



PROVISIONAL

A/34/PV.40  
20 October 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الأربعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ، ١٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٥ / ١٥

الرئيس : السيد سالم ( جمهورية تنزانيا المتحدة )  
ثم : السيد سنكلير ( غيانا )

- التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : تقرير اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٤ / ٣٢ ( أ )  
- برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-72434/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٣٠نظر البند ٥٥ ( أ ) من جدول الاعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : تقرير اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة

١٧٤ / ٣٢ (A/34/34)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اود ان اقترح عليكم ان تغلق قائمة المتحدثين غدا الجمعة ١٩ تشرين الاول / اكتوبر في الساعة ١٧ / ٠٠ ، وذلك بالنسبة لهذا البند الذي سنبدأ دراسته اليوم . هل اعتبر ان الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح ؟  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وفي هذا الصدد اود ان احيط الجمعية علما انه لمراعاة التخطيط المناسب ينهني التمسك بتوصية اللجنة الخاصة حول ترشيد الاجراءات وتنظيم الجمعية العامة في الفقرة ٧١ مرفق ٥ من النظام الداخلي وهي تنص على ان المتحدثين ينهني ان يدعوا الى

” . . . تناول الكلمة وفقا لترتيب المتحدثين على اساس اولئك الذين يمنعون من فعل ذلك سوف ينقلون الى نهاية القائمة ، ما لم تكن قد اتخذت ترتيبات للتغيير مع مندوبين آخرين ” .

ان هذه التوصية قد اقترتها الجمعية العامة في دورتها السادسة والعشرين في سنة ١٩٧١ .  
اناشد هؤلاء الذين يريدون المشاركة في المناقشة ان يدرجوا اسماءهم في القائمة في اسرع وقت ممكن .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن اعطي الكلمة لمندوب النرويج السيد ثورفالد ستولتنبيرغ رئيس اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٤ / ٣٢ ، الذي سيقدم التقرير المتضمن في الوثيقة A/34/34 .

السيد ستولتنبرغ (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني ان اتقدم اليكم والى الجمعية العامة بتقرير اللجنة الجامعة لعام ١٩٧٩ المتضمن في الوثيقة A/34/34 . ان هذا التقرير يعطينا فرصة لتقويم العمل الذى قامت به اللجنة الجامعة ، ومناقشة الخطوط الرئيسية لعملها في المستقبل .

وأود ان اتقدم ببعض الحقائق الاساسية بشأن هذه اللجنة الجامعة ، وهذا ليس تحليلاً تاريخياً ، وانما يمكن ان يكون له اثر مباشر على المشكلات الرئيسية التي تؤثر علينا ، وهو كيف يمكننا ان ندعم ونعطي دفعة جديدة للحوار بين الشمال والجنوب ؟ وكيف يمكن ان ندير ، بطريقة مفيدة ، الجهود التي تتم من اجل اقامة نظام اقتصادى اكثر عدالة .

وعندما اجتمع مؤتمر باريس للتعاون الدولي والاقتصادى في صيف ١٩٧٧ ، فقد كان هناك انطباع عام بأنه رغم العمل الذى تم منذ سنتين فان النتائج كانت ضئيلة ، كما كانت هناك تفسيرات عديدة فيما يتعلق بالنتائج المحدودة لمؤتمر باريس . وانني لا أود ان اضيف هنا شرحاً جديداً لهذا ، ولكننا لاحظنا ان الحوار بين الشمال والجنوب يجب ان يعاد الى الامم المتحدة ، لأن قيامه في نطاق محدود ليس الوسيلة الفعالة والمثمرة للمفاوضات . وبالتالي فان اللجنة الجامعة قد انشئت معطية بذلك لجميع اعضاء الامم المتحدة امكانية المشاركة في كل هذه المناقشات من أجل اهميتها الحيوية . ان هذا الامر يجب ان يكون ماثلاً في اذهاننا عندما ندرس في الجمعية العامة الاقتراح الخاص باجراء جولة جديدة من المفاوضات .

ان اللجنة الجامعة قد انشئت كلجنة سياسية على مستوى عال ، وهدفها الرئيسي هو ان تعطى الدفعة الاساسية للمفاوضات من اجل نظام اقتصادى دولي جديد . كما يجب ان تحل المشكلات الاساسية بين الشمال والجنوب حتى عام ١٩٨٠ موعد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة . ان العام الاول من وجودها كان غير مثمر ، وهذا يمكن ان يكون صحيحاً ، وبصفة خاصة اذا ما كانت المقاييس الوحيدة لتحديد النتائج هي عدد النصوص التي وردت . ومع ذلك ، يجب ان نعترف بأن اللجنة الجامعة قد كلفت بمهمة صعبة للقيام بها ، وكان يتعين عليها ان تحدد دورها وعملها من خلال منظومة الأمم المتحدة .

ان عملية التوضيح التي كانت تسيطر على اللجنة في عامها الأول كانت تقوم بها بطريقة بناءة

يفضل سلفي رئيسها السيد ادريس جايزرى من الجزائر . ونتيجة لذلك ، فان اتفاقا قد تم تحقيقه عن طريق تفسير مهمتها ، وأمكن للجنة الجامعة ان تدخل مرحلة جديدة من المفاوضات ، كانت نتيجتها الاولى الموافقة على نص في شهر كانون الثاني /يناير حول " بعض أوجه نقل الموارد الى الدول النامية " .

ورغم ان مضمون هذا النص ليس كبيرا ، الا انه يمكن القول بأن هذا النص ، وهو الخاص بنقل الموارد ، يمثل خطوة الى الامام . وخلال الدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، كانت هناك خلافات كبيرة . لقد كان من السهل التوصل الى اتفاق ، وهذا يرجع اساسا الى الاتفاقات التي تمت في دورة كانون الثاني /يناير للجنة الجامعة .

وعلى هذا ، فاننا نستطيع ان نقول انه بعد عام من انشاء هذه اللجنة الجامعة ، فانها قد وضعت نفسها على الطريق الصحيح بعد ان بدأت في حميم مناقشات الشمال والجنوب . وكرئيس لهذه اللجنة ، فاني اود ان اقول ان المهمة الاساسية كانت تقوم على تنمية هذا الاتجاه . واني فعلت كل ما في الامكان حتى تعمل هذه اللجنة كجنة جامعة وكجهاز سياسي ، كما يمكنها ان تمارس دورا سياسيا قياديا . وفي نفس الوقت ، فقد حاولت قدر الامكان ان اقول بوضوح ان هذا الجهد المشترك يجب ان يسهم فيه جميع اطراف الامم المتحدة وأجهزتها ، وعليها جميعا دور تقوم به من اجل التعاون والتوصل الى نتائج هامة . وأود ان اقول ان هذا المفهوم هو الذي يجب ان تكون عليه اللجنة الجامعة في قيامها بمهامها . واعتقد ان هذا المفهوم واضح الآن تماما .

انني اود ان اتقدم ببعض التعقيبات فيما يتعلق بأعمال اللجنة الجامعة عام ١٩٧٩ . ان دورتين اساسيتين قد عقدتا ، الأولى في شهر آذار / مارس خصصت لمشكلات الزراعة والاذنية ، والثانية في ايلول / سبتمبر ، وكان جدول اعمالها مكثفا وغطت الموقف الاقتصادي العالمي والتصنيع ومشكلات الدول الاقل نموا والدول النامية الأخرى .

وأود ان ابدأ بالقول بأن اعضاء اللجنة الجامعة ومكتبها وأمانة السر ، والاجهزة المختلفة للأمم المتحدة ، ووكالاتها المتخصصة مثل منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومجلس الاغذية العالمي ، ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وأجهزة اخرى ، قد ساهمت بطريقة بناءة وفعالة ، ليس فقط في هذه الدورات الرسمية ، ولكن ايضا في الاستعدادات وفي المشاورات المكثفة التي سبقت الدورات . وأود ان اذكر كذلك على ان الاستعدادات والمشاورات المسبقة - اى بين الدورتين الرسميتين - هي عناصر مهمة بالنسبة لعمل اللجنة ، وتعد احدى المسؤوليات الكبيرة لرئيسها . وواقع ان الدورات كانت قصيرة ، وان اللجنة عقدت في شهرى آذار / مارس وأيلول / سبتمبر ، وعملت تحت ضغط الوقت ، تؤكد هذه الحقيقة .

ان دورة آذار / مارس بشأن الاغذية والزراعة كانت هي المرة الاولى التي نجتمع فيها لجنة تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة وتخصص دورة بأكملها لهذه المسائل ، وهذا في حد ذاته يمثل اهمية سياسية لها مغزاها اود ان اوليها اهمية كبيرة . انني لا أريد ان احلل النتائج التي توصلت اليها اللجنة . ان النص في حد ذاته - بطبيعة الحال - قد تضمن تقرير اللجنة ، ولكن - مع ذلك - اود ان اشير الى حقيقة ان هذا التقرير اصبح مفيدا كمرجع لعدد من الاجتماعات الهامة والمؤتمرات مثل الاجتماعات المتعددة لمنظمة الاغذية والزراعة ، والمؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، ومؤخرا دورة اوتاوا لمجلس الاغذية العالمي في ايلول / سبتمبر . وبالإضافة الى ذلك اعتقد انه من العدل ان اقول ان دورة آذار / مارس بشأن الاغذية والزراعة قد ساعدت على وضع مشكلة الجوع بشكل اكثر الحاحا في الحوار بين الشمال والجنوب . من الواضح ان مافعلته اللجنة في آذار / مارس كان مفيدا في الجهود الدولية لمحاربة الجوع وسوء التغذية . وان نجاح هذه الجهود اساسي لآمالنا من اجل نظام عالمي اكثر انسانية وعدلا .

اود ايضا ان اوضح ان نتائج دورة آذار / مارس قد ساهمت في دعم موقف اللجنة ، وبالتأكيد

فان ردود فعل الحكومات بعد الدورة وأثناء الصيف اظهرت ادراكا متزايدا باللجنة وامكاناتها . وقد احسست - شخصيا - ان هذا الاتجاه لابد ان يشجع ، وبعد التشاور مع المكتب ، اتصلت بكل الحكومات الاعضاء بفرض ضمان مستوى عالي من التمثيل في دورة ايلول / سبتمبر ، وقد سعدت حينما رأيت ان عددا من الممثلين ذوي المستوى العالي قد جاءوا من عواصمهم لدورة ايلول / سبتمبر . وهذا يتمشى مع اهداف ومهمة هذه اللجنة وله اهمية خاصة اذا ما كانت اللجنة تعمل على اساس هذا المستوى السياسي ، وهذا ما يجب ان يكون .

وكما سبق ان ذكرت آنفا ، فان دورة ايلول / سبتمبر كان امامها جدول اعمال مثقل ، فكل بند كان يستحق الدراسة بنفس المستوى الذي كانت تعمل به دورة آذار / مارس فيما يتعلق بمشكلات الاغذية والزراعة . ان موضوع الالهية السياسية المركزية قد اصبح هو اقتراح مجموعة السبعة والسبعين الداعي الى اجراء مفاوضات عالمية تتصل بالتعاون الاقتصادي من اجل التنمية ، ويتعاطف المندوبون جميعا مع الاقتراح وخلفيته . انه يوصلنا الى امكانية استمرار الحوار بين الشمال والجنوب الذي قد يعطي عملية المفاوضات حول المسائل العالمية في الثمانينيات هدفا واتجاها جديدين .

قد يكون بعض الاعضاء في ذلك الوقت قد شعروا ببعض خيبة الامل لأن اللجنة لم تستطع ان تعالج هذا الاقتراح بشكل تام وحاسم . ونظرا لمستقبل وتحديات المفاوضات العالمية ، فقد كان من الصعب - في رأبي - على اللجنة ان تبحث تفاصيل الاقتراح في الوقت الذي كانت تنهي اعمالها فيه . وقد بدأت اللجنة في مناقشات بناء وهامة وقررت ان تتقدم بالاقتراح الى الجمعية العامة مع توصية باعطائه الاولوية حتى يصدر بشأنه قرار . هكذا ، فان العملية السياسية قد بدأت ، هذه العملية قد حققت تقدما خلال المناقشات العامة في الجلسات العامة وفي اللجنة الثانية حيث ادلت بعض الوفود ببعض التعليقات حول الاقتراح . ويقد ما امكثني ان احلل هذه التعليقات ، فقد كانت تميل الى الفكرة الواردة في اقتراح مجموعة السبعة والسبعين ، كما انها اوضحت الاستعداد للبدء في مناقشات واستعدادات جادة في اللجنة الجامعة . واني اعتبر هذا كتصويت باقتناع للجنة الجامعة بأن مقدمي الاقتراح اختاروا اللجنة باعتبارها المحفل الذي يمكن ان تطرح فيه فكرة المفاوضات العالمية ، والمكان الذي تجرى الاستعدادات فيه . واني ارحب بهذا الاقتناع واؤكد ان اللجنة - باعتبارها جهازا تابعا للجمعية العامة ، وبالنظر الى سلطات الجمعية العامة عن طريق كل الاجهزة الاخرى في اطار منظومة الامم المتحدة - تعتبر هي المحفل الملائم للقيام بالمسؤوليات الموكولة اليها .

لقد انشئت في دورة ايلول /سبتمبر مجموعات عمل منفصلة بغرض المفاوضة حول النصوص الخاصة بالتصنيع ، والدول الأقل نموا والدول النامية الاخرى ، وفي كلتا الحالتين قدمت مقترحات من قبل مجموعة السبعة والسبعين ، وفيما يتعلق بالمفاوضات حول النصوص بشأن الدول الأقل نموا والدول النامية الاخرى ، فإني أشير الى تقرير اللجنة . اود ايضا ان اضيف بعض كلمات الشكر للسفير جوناس قاسم من تايلند نائب رئيس اللجنة الجامعة الذي ادار هذه المفاوضات ووصل بها الى ما أمكن الوصول اليه في الوقت المحدود جدا لمجموعة العمل الخاصة به .

ان المفاوضات الخاصة بالنصوص بشأن التصنيع كانت معقدة نظرا لتضمنها مشكلات كبيرة فيما يتعلق بتعديل الهيكل الاقتصادي العالمي . اكثر من ذلك فان المفاوضات كانت امرا متوقعا الحدوث في المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، وذلك أن الغرض من توسيع نطاق المفاوضات كان تسهيل عمل ذلك المؤتمر .

ان المناقشات في مجموعة العمل غطت قدرا كبيرا من الجوانب السياسية والاقتصادية المتصلة بتصنيع الدول النامية . وان اهمية عملية دفع التصنيع في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد ووفقا لاعلان ليما وخطة العمل كانت محور المفاوضات .

كما تعلمون فان المجموعة لم تتوصل الى اتفاق حول نص . ان تعقد الموضوع وضيق الوقت جعلنا من غير الممكن الاتفاق على حلول حقيقية ، اى حلول تتماشى مع الدور السياسي الذي كانت اللجنة الجامعة تزمع القيام به .

في نهاية الدورة ، اوضحت بصراحة انني شعرت انه ليس من مصلحتنا - وقد عثيت مصلحتنا جميعا ، الدول النامية والدول المتقدمة - ان نلعب بالكلمات بطريقة توحي بأن كل شيء كان على ما يرام ، وأن تقدما قد احرز ، وأن اتفاقا قد تم التوصل اليه ، بينما كان من الواضح ان الاختلافات كانت في الواقع كبيرة .

لقد شعرت ، وأعتقد أن اللجنة تتفق معي انه سيكون من الأفضل ، والأكثر فاعلية ، أن نعترف بأننا كنا منقسمين ، وأن نقول ذلك للعالم كله . فان هذا يمكّن حكوماتنا أن تضع يدها على المشكلات وأن تستعرضها بجدية ، ونرجو مستقبلا أن نبدأ عملا بناء . وانني قد أعربت عن اعتقادي كذلك بأنه يتعين بالنسبة لنا جميعا ، ويجدر أن نعترف صراحة بخلافاتنا الحقيقية بدلا من محاولة ايجاد بعض الصيغ التي تخفي المشكلات . لقد أكدت على ذلك وأوضحته أن الأثر السياسي لعملنا هو عنصر يجب أن يكون حاضرا في ذهننا جميعا .

انني أيضا وعدت أن أتقدم بتقرير الى الجمعية العامة لكي أوضح لها ما حدا بي الى تحديد تلك المواقف التي كانت موضع خلاف ، حتى تقوم الحكومات باعادة النظر في موقفها . ان النقطة الأولى تتعلق باعادة توزيع الصناعة ، وفي هذا الصدد ، فان فريق العمل قد قام بمجهود فعال ذي مغزى ، وأحرز تقدما . وقد حدد الأسس لمفهوم اعادة التوزيع . هذا ، وأعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يكون هذا الأساس موضع دفاع من الوفود ، وألا تتراجع عن الاتفاق العام الذي أمكن التوصل اليه داخل فريق العمل .

وفيما يتعلق باعادة الهيكلة ، فان أغلب الدول المتقدمة تشعر بأن هذه عملية مستمرة ، بينما ترى الدول النامية الحاجة الى ضرورة القيام بعمل نشط . وفي مجال التجارة ، فان الدول النامية ، طلبت كذلك القضاء على الاجراءات الحمائية ، وتخفيض والقضاء على العوائق الجمركية وغير الجمركية . ومن وجهة نظر الدول المتقدمة ، فان هذه المطالب يصعب تحقيقها .

وفيما يتعلق بنظام مشاورات اليونيدو ، فان الخلافات في وجهات النظر كانت قائمة على أساس معرفة ما اذا كانت هذه المشاكل يمكن أن تحل على أسس دائمة أو ما اذا كانت الحكومات الممثلة ينبغي أن تضم جميع الوفود . وأخيرا ، فان هذا النظام سوف يسمح بالتوصل الى مناقشات حقيقية .

وأخيرا ، فان الدول النامية شعرت أنه من الضروري ، كهدف لها ، أن يكون نصيبها من الانتاج الصناعي في عام ٢٠٠٠ قد وصل الى ٢٥ في المائة دون الأخذ بالمبررات الواردة باعلان ليما ، وهذا ليس مقبولا من قبل الدول المصنعة .



ونظرا لوجود بعض القضايا الأساسية موضع خلاف ، فإني أود أن أناشد جميع العواصم كي تعيد النظر في هذه المشاكل حتى يكون في مقدور المؤتمر العام الثالث لليونيدو أن يتخذ خطوات ايجابية في هذا المجال الهام ، حين يجتمع في بداية العام القادم .

وقبل أن أترك هذه النقطة ، أود الاشارة بالسفير ألبورنوز من اكوادور الذي قاد بمهارة فريق العمل في موضوع التصنيع . وأستطيع أن أؤكد له أن جهوده المضنية كنائب لرئيس اللجنة الجامعة في أيلول / سبتمبر ، وكذلك في الدورات السابقة ، كانت موضع تقدير كبير .

في أقل من عام ، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة سوف تجتمع في دورة استثنائية لتناقش الجهود الجديدة لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وبينما لا أعتقد أن هذه الدورة الاستثنائية ستقدم حولا نهائية لكل مشكلاتنا وحاجتنا ، ولكنني مقتنع بأنه من الضروري بمكان أن نستغل هذه الفرصة كي نحدد بعبارات واضحة برنامجا للعمل في الثمانينات . ولا يجب أن نسمح للموقف أن يتجه الى الفوضى ، ويجب أن نستفيد من هذه الفرصة لننتقل من المبادئ العامة الى العمل المحدد والتطبيق .

ان الدورة الاستثنائية ستتضمن موضوعين أساسيين على جدول أعمالها . الاستراتيجية الدولية الجديدة للتنمية ، كواحد من تلك البنود ، وهناك اتفاق عام بأن هذه الاستراتيجية الجديدة لها أهمية خاصة ، لدعم التعاون الاقتصادى للتنمية خلال العقد القادم . ومع ذلك فإني لن أناقش هنا مسائل متعلقة بالاستراتيجية ، نظرا لأنها مسألة لم تدرس بعد في اللجنة الجامعة .

البند الآخر الهام في الدورة الاستثنائية هو الجولة الجديدة من المفاوضات المتعلقة بالتعاون الاقتصادى للتنمية ، وكما سبق أن ذكرت آنفا ، فإني أعتقد أن هناك تأييدا عاما للفكرة المقترحة من قبل مجموعة ال ٧٧ . وأود أن أحث بقوة على أن تقوم الجمعية العامة بتوجيه اللجنة الجامعة لكي تقوم بالأعمال التحضيرية من أجل هذه المفاوضات بصورة مبدئية . ونظرا للطبيعة المعقدة والواسعة لتلك الاستعدادات ، فإني أوصي الجمعية العامة كذلك عند قرارها الذى ستصدره في هذا المجال ، أن يتضمن أحكاما واضحة تمكن من وضع التسهيلات اللازمة ، العاطلين ، قاعات الاجتماع ، السكرتارية . . . الخ . واللجنة الجامعة وحدها التي يمكن أن تقوم بالاستعدادات

المفصلة لدورة سنة ١٩٨٠ لاتخاذ قرارات نهائية فيما يتعلق ببدء هذه المفاوضات العامة .

اننا أحيانا نتحدث عن النظام الاقتصادي الدولي الجديد كما لو كان هذا النظام يعد هدفا يجب الحصول عليه في وقت محدد . وانني لا أعتقد أن هذا هو الحال ، وفي رأيي ، أن النظام الاقتصادي الجديد في طريقه ، وفي الواقع فإن شعوب أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا على هذه الخريطة ، وليست فقط من الناحية السياسية ، ولكن من الناحية الاقتصادية أيضا . فعالمنا مختلف عن العالم الذي كان قائما في الأربعينات والخمسينات . ان القواعد التي كانت تحكمنا حينذاك ، لا يمكن أن تطبق في الثمانينات . ومع ذلك ، فليس أمامنا خيار في أن نقرر اتفاقا أو نرفض النظام الاقتصادي الجديد . ولكن يجب أن نختار بين أن نتعاون لخلق الفرص الجديدة لهذا التغيير وبين أن نظل دون أن نفعل شيئا ونترك الأحداث تتحكم فينا . ولهذا السبب ، يتعين علينا أن نبحث بجدية كما سبق أن فعلنا ، عن مجالات للترابط والمصالح المشتركة .

انني أعتقد انه عندما نقوم بعمل كل شيء ونقول كل شيء ، فان مصالحنا المشتركة ستكون أقوى من القضايا التي يبدو أنها تفرق بيننا ، وفي هذا الصدد ، أود أن أشير هنا الى مسألتين قد يبدو ان التوفيق بينهما مستحيل . ولكنهما في اعتقادي تصوران مصالحنا المشتركة .

الموضوع الأول هو النهج الخاطئ بأنه في المفاوضات بين الشمال والجنوب ما يكسبه أحد الأطراف هو بالضرورة خسارة للطرف الآخر ، وانني لن أجادل في أن المفاوضات هي مسألة أخذ وعطاء . فهي في الواقع كذلك . ولكن الحوار الذي دخلنا فيه يغطي جزءا كبيرا من الحقائق الاقتصادية التي تتطلب نهجا شاملا وحلولا شاملة . بالاضافة الى الحلول القطاعية . فعلى اننا ألا ننظر الى كل بند من بنود جدول الأعمال الدولي على حدة . ان هدفنا هو أن نشرك كافة أجزاء المجتمع العالمي في اقتصاد دولي متكامل ونام . وفي هذا السعى ، فانني على يقين أن ثمة شيء يمكن كسبه وبنتيجة ايجابية بالنسبة للجميع .

الموضوع الثاني الذي أود أن أشير اليه يتعلق بوجود الموارد والحاجة الى حماية البيئة الطبيعية حولنا . وانني أعتقد أن الجميع متفقون على أن هذا عنصر يجب أن يؤخذ في الاعتبار بصورة عميقة نظرا للجهود التي يجب أن تبذل لوضع اقتصاد دولي جديد ، وفي نفس الوقت يوضح

كذلك المجالات التي يمكن أن تدفع فيها المصلحة المشتركة ، وأعتقد انه بالموارد المتاحة حالياً لدى البشرية والكامنة لديها ، فان هذه العناصر لا يجب أن تقف حجر عثرة أمام هذا النظام الجديد . وعلى العكس من ذلك ، فانها تركز على الحاجة اليه .

اننا نتطلع الى الأمم المتحدة لكي تضطلع بالقيادة ، ان يجب أن نستفيد من الأمم المتحدة ، ولكنني أود أن أضيف كلمة تحذير من التجاوز في استخدام الأمم المتحدة . ان جدول أعمال الاجتماعات قد يقوض كفاءتها في العمل بفاعلية . ان علينا مسؤولية أساسية ، هي أن نشارك في تحديد جدول الأولويات تستطيع هذه المنظمة أن تستخدمه الاستخدام الأمثل . انني مقتنع بأن موقفنا قد وصل الى درجة تمكننا من الحصول على امكانيات نستطيع عن طريقها أن نبني مجتمعا مترابطا ومتحدا يتمتع فيه الجميع بالسلام والعدالة والرفاهية . وفي الختام سيدي الرئيس ، ودون أن أشير الى اسماء وحتى لا أنسى أحدا ، أود ان أعرب عن عميق شكرى لكل الذين عملوا معي في اللجنة الجامعة بطريقة فعالة وبناءة . فقد عززنا من موقف لجنتنا ، ان المستقبل فقط هو الذي يستطيع أن يقيّم نجاحنا أو فشلنا .

السيد نارايانان ( الهند ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان الأزمة الملحة التي يضطرب بها الاقتصاد العالمي من الأمور التي تثير قلقا عميقا على المستوى العالمي . وان عديدا من البيانات سواء في الجلسة العامة أو في المناقشة العامة في اللجنة الثانية ، قد نمهضت دليلة على ما تستشعره الدول من قلق في هذا الشأن . ان البلدان النامية تتأثر بشكل خاص ، لأنها تضطلع بالعبء الأكبر في عملية اعادة التكييف للظروف غير المواتية . وهذا يثير شعورا بالاحباط وعدم القدرة على مواجهة الموقف خاصة وان المشكلات مستمرة في التصاعد وان العمل على المستوى الدولي لتقليل هذه الصعوبات لم يتخذ شكلا فعّالا حتى الان .

وخلال السنوات الخمس الأخيرة منذ الدورة السادسة الاستثنائية للجمعية العامة ، شرعنا في مفاوضات واسعة النطاق مع كافة الدول من أجل أن نعطي شكلا فعّالا للأحكام المتعلقة بنظام اقتصادى دولي جديد . ومن خلال هذه العملية فاننا نرمي ، وهنا أقتبس ما قاله المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى في بيانه الأخير أمام اللجنة الثانية الى التعديلات الواسعة النطاق في أنماط الانتاج الشامل والاستهلاك والتجارة بما في ذلك توسيع نصيب البلدان النامية فسي الصناعة العالمية وتجارة السلع الأساسية . ان المدير العام قد أشار أيضا الى الأهداف المتعلقة بالمساعدة الانمائية التي ينبغي ان تمكّن البلدان النامية :

" من أن تمارس رقابتها على استخدام مواردها الطبيعية وأن يكون لها رأيها ووجهة نظرها في صناعة القرارات على المستوى الاقتصادي وأن يكون ذلك بصورة فعّالة " . هل تحققت هذه الأهداف ، انها لم تتحقق بصورة مرضية وانها تزداد حدّة ، وانذا لم نتمكن من أن نحقق ذلك فانه ينبغي أن نحاول أن نجد الوسائل التي تساعدنا على تحقيق مصالحنا المشتركة . اننا ندرك جميعا ان هناك ترابطا بين المشكلات والقضايا وان قلق أى مجموعة من الدول لا يمكن الوفاء به بصورة منفردة . ومن هنا فان هناك حاجة الى مبادرات جريئة وسبل جديدة من أجل انعاش التعاون الاقتصادي الدولي .

وفي مواجهة هذا الموقف فان مجموعة ال ٧٧ قد تقدمت باقتراح جديد هام ، وذلك من أجل جولة جديدة للمفاوضات الشاملة تتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية . وانني أود وألح على حقيقة ان هذا الاقتراح من أعلى المستويات تقدمت به البلدان النامية . لقد اعتمده رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر دول عدم الانحياز في هافانا في الشهر الماضي . كما اعتمده مجموعة ال ٧٧ في نيويورك وفي اللجنة الجامعة التي اجتمعت بعد مؤتمر هافانا مباشرة . وفي مرحلة لاحقة فان وزراء مجموعة ال ٧٧ في اجتماعهم في نيويورك قد أكدوا من جديد على التزامهم بهذا الاقتراح ونظرا للقيمة الكبرى التي نعلقها على هذا الاقتراح فان مجموعة ال ٧٧ قد طلبت مناقشة تقرير اللجنة الجامعة الذي يشير بشكل خاص الى الجمعية العامة لكي تتخذ قرارا حول الاقتراح المتعلق بمفاوضات شاملة وأن يتم ذلك في الجلسة العامة للجمعية العامة التي تعد أعلى محفل في المنظمة . ولذلك فاننا نود أن نلح على التزامنا السياسي العميق بهذا المفهوم ونود أن يلقي ذلك عناية من كافة الاطراف .

لقد أشرت الى الفشل المتكرر في مفاوضات وحوار الشمال والجنوب . واود أن أشير الى بعض المحافل بعينها . ولعلكم تذكرون ان اللجنة الجامعة قد تم تشكيلها خلال الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة من أجل اعطاء قوة دفع لعملية التفاوض في اطار وضع نظام اقتصادي دولي جديد . وانه لمن دواعي أسفنا البالغ انه في السنة الاولى من حياة اللجنة قد تورطت في المتاهات الاجرائية ولم تتمكن من ان تتخذ القرارات ، وان الاتفاق الذي انبثق كنتيجة للمناقشات في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة قد مكن اللجنة الجامعة من مواصلة جهودها ، ولكن لا بد من اضافة مزيد من الفاعلية على ذلك .

وحقا انه خلال اجتماعين هذا العام ، فان اللجنة الجامعة قد نجحت في التوصل الى نتائج حول نصوص تتعلق بنقل الموارد من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية وكذلك الزراعة . ولكن من الحقيقي أيضا ان هذه الاتفاقات لم تلق أرضية جديدة ومتسقة بحيث يمكن التوصل الى اتفاق تام . وفي الاجتماع الثالث للجنة الذي انعقد قبيل الجمعية العامة ، فانه لم يتم التوصل الى نص مرض وذلك حول قضايا تتعلق بالتصنيع . واننا نعتزف بمدى سداد الملاحظة التي أدلى بها رئيس اللجنة بانه ليس من الجدير التوصل الى مثل هذا الاتفاق . وكما اوضح السيد ستولتنتسجرح في الملخص الذي تقدم به في الاجتماع الأخير ان الخلافات حول مسائل حيوية يجب التصدي لها ولا يجب اخفاؤها تحت نصوص لا تفي بالاحتياجات الأساسية للمشكلة .

والى جانب هذه التطورات في اللجنة الجامعة فان هناك مؤتمرات هامة مثل الأونكتاد لم تتوصل الى نتائج مرضية . ان الاجتماع الأخير للأونكتاد في مازيلا لم يتوصل الى اتفاق حول محفل فعال يتم فيه وضع السياسات المتعلقة بالتجارة ، والتنمية ، والمال ، والتمويل وذلك من أجل التنسيق ومواصلة التقييم المناسب . حقا ان الأونكتاد قد نجح في التوصل الى اتفاق حول عدد من القضايا الأخرى . ولكن بالنسبة الى الجوانب الأساسية وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلك العناصر التي ينبغي أن تعطى قوة دفع حقيقية لحوار الشمال والجنوب على أكبر المستويات ، فان المؤتمر لم يتوصل الى نتائج مرضية في هذا الشأن .

ولقد استرعت الانتباه الى نقص النتائج المرضية في هذه الاجتماعات الهامة لكي ألح على أن الأجهزة القائمة على مستوى المجتمع الدولي ليست مناسبة . واننا كان علينا أن نعمل على انعاش الحوار وان نوسع نطاقه ، فمن الهمية بمكان أن نبحث عن أساليب جديدة لكي نفعل ذلك . وان هذه الفكرة ماثلة في أذهان مجموعة الـ ٧٧ وذلك حينما قامت باقتراح جولة جديدة من المفاوضات الشاملة .

وأود أن أصف بمعنى تلك الملامح المتعلقة بالمفاوضات الشاملة التي ينبغي التأكيد عليها .  
 اننا نود أن يكون واضحاً في الأذهان أن هذا لا يستهدف أن يكون تكراراً للمؤتمر الخاص بالتعاون  
 الاقتصادي الدولي الذي عقد في باريس . ان الفرغ من المفاوضات الشاملة يتمثل في التوصل إلى  
 اتفاقات محددة . ان المجالات الواسعة التي ينبغي أن تقتصر عليها المفاوضات قد وردت في مشروع  
 القرار الذي قدمناه إلى اللجنة الجامعة . وفي إطار هذه المجالات فإنه يمكن خلال اجتماعات اللجنة  
 الجامعة أن نحدد القضايا الأساسية ذات الأهمية وتلك التي لم يتم التوصل إلى حلول بشأنها وأن  
 نتناولها في محاولة للتوصل إلى اتفاقات محددة . ودون تحديد هذا النهج فسوف تكون هناك  
 خطورة ان نكرر تجربة مؤتمر باريس من حيث اتباع نهجين ، وهكذا فإن التفاصيل سوف تضيع في هذه  
 المناهات . ومرة أخرى ، كما أوضحنا مجموعتنا بجلاء فإننا نرى أن المفاوضات العالمية ينبغي مواصلة  
 في هذا الإطار المحدد . وهنا مرة أخرى سوف نستفيد من تجربتنا السابقة لتحقيق هذا الفرغ  
 للتوصل إلى نتائج سريعة وطموسة .

ومن بين الملامح الهامة للاقتراح الذي تقدمت به مجموعة الـ ٧٧ بشأن المفاوضات العالمية،  
 ما يتعلق بتوسيع نطاق القضايا قيد المناقشة . واشير بشكل خاص إلى ادراج موضوع الطاقة . ان  
 الإشارة إلى الطاقة من قبل البلدان المتقدمة، هذا النهج لم يرد بين القضايا قيد المناقشة فسي  
 المحافل المختلفة لحوار الشمال والجنوب . ان البلدان النامية قد توصلت إلى نتيجة مؤداها أنه  
 من المناسب أن نوسع نطاق الحوار من خلال ادراج هذا الموضوع . وقد تقدمنا باقتراحنا بناءً على  
 ذلك ، وسوف يكون دون جدوى أن نناقش موضوع الطاقة بصورة منفردة . ان الترابط بين المشكلات،  
 والترابط بين القضايا المختلفة يتطلب نهجاً يتناول جميع الموضوعات . ان الطاقة في حد ذاتها  
 قد تم التسليم بأنها من المسائل الهامة التي تتعلق بسلعة أساسية هامة، واننا نتوقع أن هذا  
 الجانب الذي بادرت إليه مجموعة الـ ٧٧ سوف يلقى من شركائنا في الحوار تأييداً بنفس الروح . انها  
 محاولة متعمدة لا مكانية ايجاد الحلول لطائفة من المشكلات التي تتفاقم باستمرار، والتي تهتم جميع  
 بلادنا . ولهذا لا بد من تقديم هذا النهج المتكامل لأنه يشكل شرطاً أساسياً للنجاح .

وثمة جانب آخر من اقتراح مجموعة الـ ٧٧ استرعي الانتباه إليه، ألا وهو الدور الذي ينبغي  
 أن يضفي على الجمعية العامة على أساس أنها المحفل الرئيسي . اننا لا نود أن تدور المفاوضات

العالمية في محفل محدود لأننا نرى أنه من الأهمية بمكان أن مثل هذه الموضوعات ينبغي معالجتها في إطار منظومة الامم المتحدة ذلك أن أى جهاز في الامم المتحدة لا يتسم بنفس الملائمة بالقدر الذى تتسم به الجمعية العامة لأنها تساعدنا على ممارسة ارادتنا السياسية التي دونها لا يمكن أن تنجح المفاوضات . وبالإضافة الى ذلك فان الجمعية العامة تجسّد في حد ذاتها روح العالمية التي لها أهمية بالغة . ويقال في بعض الأحيان أن المفاوضات التي يشارك فيها ١٥٠ بلدا تؤدي الى صعوبات ، وأن النتائج الممتازة ينبغي انجازها في محفل محدود . ان التجربة السابقة لا تؤيد وجهة النظر هذه ، وعلينا أن نتذكر أنه ، رغم أن مجموعة ال ٧٧ تضم ١٢٠ عضوا فقد أجرت مفاوضات بشكل منفرد وفي اطار عدد محدود من المتحدثين . وبالمثل ، فان المجموعات الاخرى قد نسقت وجهات نظرها وتحديث عن طريق متحد واحد باسمها ، وهذا لا يساعد على أن تتم عملية صنع القرار بصورة ملائمة ، وعلينا أن نلجأ الى المفاوضات العالمية ، وانا ما اعترضتنا مشاكل فقد تكون لأسباب اخرى .

ومنذ أن قدم اقتراح مجموعة ال ٧٧ بداءة في اللجنة الجامعة ، فقد استمعنا الى بعض الشكوك التي تم التعبير عنها بشأن جدوى ربط هذه المفاوضات بالمفاوضات الدائرة ، وبصفة خاصة تلك التي تتعلق بالاستراتيجية الدولية للتنمية . هل هناك تصارع بين الجانبين ؟ دعوني أقول لكم ان العلاقة بين الاقتراح الجديد وبين المفاوضات بشأن الاستراتيجية والعلاقة بين كل منها بالنسبة الى الدورة الاستثنائية لعام ١٩٨٠ ، قد بحثناها بعناية في اطار مجموعتنا . ولا يخامرنا أدنى شك في أنه لا يوجد أى تناقض على الاطلاق بين هذه المفاوضات المختلفة . والواقع أننا نتوقع أن تؤدي المفاوضات الى تدعيم بعضها البعض . اننا نتطلع الى أن يعطى الجزء الاول من عام ١٩٨٠ مكان الصدارة للمفاوضات بشأن الاستراتيجية مما يتطلب عقد ثلاث دورات للجنة التحضيرية ، ونحن نتوقع أن تعقد الدورة الاستثنائية المتعلقة بالاستراتيجية وأن يتم اعتماد ذلك في اطارها . كما نتوقع أيضا أن تكون هناك معالجة شاملة للأهداف والمقاصد والتدابير المتعلقة بالسياسة وأن يظل محتفظا بها كوثيقة تجسّد التزامات البلدان لفترة تزيد على عشر سنوات . ان المفاوضات العالمية من ناحية اخرى ، سوف تتناول قضايا أساسية في مجال المواد الخام ، والطاقة ، والتجارة ، والتنمية ، والمال والتمويل ، وكما أشير آنفا ، فانه سوف يتوقف علينا أن نقرر في اطار المرحلة التحضيرية ما هي الجوانب



الأساسية للقضايا الرئيسية التي نود أن نركز عليها . وبطبيعة الحال فاننا سوف نتناول مسائل ذات حجم كبير وذات مدى واسع ، وان الوقت المتاح لمعالجتها سيساعدنا على أن نتناولها بصورة متكاملة دون أية تناقضات مع المباحثات المتعلقة بالاستراتيجية ، وسوف يتم ذلك في اطار المفاوضات العالمية . ان الاقتراح الذي تقدمت به مجموعة ال ٧٧ يقضي بأن اللجنة التحضيرية للمفاوضات العالمية سوف تكون هي اللجنة الجامعة . ورغم خيبة رجائنا ، بالنسبة الى الكيفية التي اضطرت بها اللجنة الى الاضطلاع بمهامها وذلك منذ عامين ، فاننا نشعر بأن تفويضها واسع ومرن بشكل يمكنها من أن تضطلع بهذه المهمة . ان اللجنة الجامعة لن تكون في شكلها الراهن خلال الدورة الاستثنائية في العام القادم حينما ينتهي تفويضها . ومن المتوقع ، مع ذلك ، أن يقدم تقرير الى الدورة الاستثنائية بشأن أنشطتها ، وينبغي أن يتضمن هذا التقرير مشروعا للمفاوضات العالمية . وبالنسبة الى جميع أوجه القصور ، فان اللجنة الجامعة ينبغي أن تظل هي المحفل الذي يستقطب كل التأييد السياسي على أعلى مستوى ممتاز . اننا نتوقع أن يتم ذلك في بداية عام ١٩٨٠ للتحضير المناسب للمفاوضات العالمية . ان مجموعتنا تلح على الحاجة الى اعداد ملامم ودقيق ، اذا ما أريد للمفاوضات العالمية أن تتم بنجاح ، وعلينا أن نتفادى التعقيدات الاجرائية التي ظهرت في مؤتمر باريس . ان التحضير ينبغي أيضا أن يتناول المهمة المعقدة المتعلقة بوضع جدول أعمال يتم الاتفاق عليه ، وكذلك توضيح كل القضايا الاجرائية .

أنتقل الآن بايجاز الى بعض الجوانب الاخرى من تقرير اللجنة الجامعة ، وهو ما نناقشه هنا في الجلسة العامة . خلال الدورة الاخيرة للجنة فقد ورد في جدول أعمالها موضوع بحث التدابير الخاصة المتعلقة بفئات خاصة للبلدان النامية ، وذلك بالاضافة الى البند الوارد في جدول الأعمال المكرس للتصنيع . وبالنسبة الى أى من هذين البندين ، فانه لم يتم التوصل الى اتفاق بشأنه ومن هنا وبشكل رسمي فان اللجنة الجامعة لم تتوصل الى عمل كاف ، وقد تم هذا التقرير الى الجمعية العامة . وهناك بند منفصل في جدول أعمال اللجنة الثانية بشأن مسائل التصنيع . ان مجموعة ال ٧٧ تعتزم تحت هذا البند أن تواصل مناقشة المسائل والبنود التي لم تتم مناقشتها بصورة كافية في اجتماع أيلول / سبتمبر للجنة الجامعة . وبالنسبة لمسألة الفئات الخاصة فان مجموعتنا تعرب عن

أسفها لأن المقترحات المتعلقة بها لم تلق العناية الكافية في اللجنة الجامعة ، وقد استرعينا الانتباه مرارا الى الاحتياجات الملحة للفقراء الأكثر تضررا في البلدان النامية ، ودعونا الى عمل دولي لاتخاذ تدابير خاصة لصالح البلدان الأقل نموا وكذلك اجراء عمل محدد في صالح البلدان غير الساحلية والجزرية من بين البلدان النامية والبلدان الأكثر تضررا . نحن نعتقد أنه من الأهمية بمكان بالنسبة الى الجمعية العامة أن تتعرف على هذه المشكلات . وبناء على ذلك ، سوف نقدم مقترحات بشأن هذه الموضوعات .

وفيما يتعلق بالاقتراح حول المفاوضات الشاملة ، فإن الخطوط العريضة معروفة بالفعل للجمعية العامة لأنها تشكل جزءاً من تقرير اللجنة الجامعة . ونحن نحتفظ لأنفسنا بالحقوق في التقدم بهذا الاقتراح الى الجلسة العامة ، ولا نود ، بأى حال ، أن يتخذ قرار الآن لأننا ندرك أن مثل هذا الموضوع ينبغي ألا نتعجل بشأنه ، ولهذا فإننا نسعى الى الدخول في المفاوضات مع شركائنا في الوقت المناسب ، وربما يكون ذلك في منتصف الشهر القادم . واني أرجو رئيس الجمعية العامة ، نيابة عن مجموعة ال ٧٧ ، أن يقدم التيسيرات اللازمة في الوقت المناسب . ان قناعتنا راسخة بأن هذا القرار - نظرا لأهمية - جدير بكل عناية ، وأن يتم اعتماده في اطار الجلسة العامة نفسها .

وفي اطار المناقشة العامة في الجلسة العامة وفي اللجنة الثانية ، فقد استمعنا الى ردود فعل أولية على الاقتراح الذي تقدمت به مجموعتنا . واننا ممتنون للذين عبروا عن تأييدهم . والنسبة الى جوانب أخرى ، فقد لاحظنا بعض التردد والتساؤلات التي سيتم الرد عليها ، وذلك لمزيد من الايضاح ، حتى يمكن أن يحظى هذا القرار بالتأييد . ومع ذلك ، فإنه من الأهمية بمكان في اطار الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة أن تعتمد دون لبس ، المبدأ الذي يتعلق بالتزام كل الدول بالاشتراك في المفاوضات الشاملة ، كما أشار الى ذلك اقتراح مجموعة ال ٧٧ . ان هذا الاقتراح هو محاولة جادة لتناول قضايا تعتبر ذات أهمية كبرى بالنسبة الى كل الدول ، والنسبة الانسانية بصفة عامة . اننا ينبغي أن نعمل على التوصل الى نجاح ، وألا نضيع الوقت ، وذلك بأن نتقدم بموقف ايجابي حيال هذا المبدأ .

وانا كانت البلاد الأخرى تود أن تفصح عن ارادتها السياسية فيجب ألا تقف في منتصف الطريق ، وأن تعرب عن عزمها على المشاركة في هذه الجولة المتعلقة بالمفاوضات الشاملة . وأود أن أشير الى أن الفشل في عدم الرد بصورة ايجابية لن يبرهن الا على قصور في الارادة السياسية ، وعلى هذا النحو ، فإنه لن يكون هناك مستقبل لحوار الشمال والجنوب ، والأهداف التي نتطلع اليها بالنسبة لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

السيد اکتان (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس تحت هذا البند من بنود جدول الأعمال سوف نبحت تقرير اللجنة الجامعة ، ونجرى التعديل اللازم في تفويض اللجنة اذا ما رغبت الجمعية في ذلك - لتمكينها من القيام بالتحضير اللازم للدورة الخاصة للجمعية العامة التي ستعقد في عام ١٩٨٠ من أجل عقد جولة جديدة للمفاوضات الشاملة ، وكما أوضح وزير خارجية تركيا السيد أوكان بجلاء في بيانه أمام الجمعية العامة ، فان بلادنا تؤيد اقتراح مجموعة ال ٧٧ في هذا الشأن .

ان ما فعلناه حتى الآن في اللجنة الجامعة يمكن تعريفه على أساس أنه عملية لا نهاية لها للتقييم واعادة تقييم مواقف الأطراف المعروفة جيدا . ورغم التقدم المحدود الذي أحرز حتى الآن . فقد كانت هناك عمليات توفيقية شفوية ، وان النتائج التي تم التوصل اليها تمثل حصيلة ضئيلة تتعلق بعدد محدود من القضايا الملموسة التي تتطلب معالجة أكثر اسهابا ، كما تتطلب ترجمتها للواقع العملي ، ولم تحدث أية طفرة في أي من المجالات المتعلقة بالتعاون ، كما لم يحرز أي تقدم حول مجموعة المسائل المترابطة صوب اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ان بعض المسائل الحيوية للم تدخل في اطار عملية التفاوض .

ان ادراج موضوع الطاقة الآن في هذا الحوار هو أمر مبشر وهام للغاية . الا اننا يجب أن نتذكر أن مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي كان له ميزة على اللجنة الجامعة الى جانب كونه محفلا محدود التمثيل ، حيدته بعض الدول . ففي هذا المؤتمر بدت الدول المتقدمة عازمة على مقاومة المساومة أو تمييع الأمور .

ان ادراج موضوع الطاقة في هذه المرحلة سوف يضيف على هذا الحوار الطابع الدولي الجديد للترابط . ويؤدي الى ظهور تكتل داخلي جديد يدفع بعض الدول القوية الى الاضطلاع بمسؤوليات جديدة تتفق مع حجم قوتها . وقضارى القول ، فان الحوار سيتم تعزيزه من خلال اعادة تحديد التكامل بين المسائل المختلفة ، واعادة تنظيم الترابط بينها والى تغيير في هيكل الأطراف المتفاوضة .

وعلى ذلك فاننا يجب ألا ننسى أن ادراج موضوع الطاقة في حد ذاته لن يؤدي الى نجاح المفاوضات . ان كل شيء مرهون بقدرتنا على الاسراع في التطور دون أن نحدث فوضى لتعيين

حدود التفويض الذى يجب أن يوكل الى الجهاز الجديد ، وان نعمل بحكمة وتعقل من خلال التوصل الى توازن ملائم بين امكانيات الاعتماد الجماعي على الذات من ناحية ، وامكانيات احراز طفرة من التقدم من ناحية أخرى .

سيكون علينا أن نتناول هذه القضايا من خلال اجتماعات اللجنة الجامعة القادمة ، وفي اطار الجولة الجديدة من المفاوضات الشاملة . ومن ثم فأني أعتقد أنه من الملائم في المرحلة الراهنة أن أقتصر في ملاحظاتي على الوضع الراهن للحوار .

ان من استمعوا الى البيانات التي تم الادلاء بها في اطار اللجنة الثانية يستطيعون أن يخرجوا بنتيجة مؤداها انه قد تم التوصل للمرة الأولى الى توافق عالمي في الآراء في التسليم بأن الهياكل الاقتصادية الدولية أصبحت متأزمة ، وان هذه الأزمة ليس لها طابع دوى ، ولكنها أزمة هيكلية ، وكما توقعنا ، فان هناك اختلافات في وجهات النظر حول الكيفية التي يتم بها تناول الأزمة ، وان البلدان المتقدمة التي عبرت عن تأييدها لاقامة نظام اقتصادى دوى جديد أكثر انصافا ، قد فعلت ذلك أساسا وفي ذهنها الأزمات التي تؤثر على علاقاتها مع البلدان النامية . ومع ذلك لا يبدو أنها تنظر الى النظام الاقتصادى الدوى الجديد على أنه المنفذ الوحيد لمعالجة الأزمة الدولية . وان هناك الحاحا على الطبيعة التدريجية والمتطورة للنظام الاقتصادى الدوى الجديد ، وهذا يعني أن الحاجات الملحة للبلدان النامية لا يمكن الوفاء بها من خلال تقدم سريع .

وأود أن أشير الى نوع من سوء الفهم المستمر في هذا الحوار . اننا ليست لدينا أهداف حول العملية التدريجية لبلوغ الهدف طويل الأجل للنظام الاقتصادى الدوى الجديد ، والذى يتمثل في التوصل الى هيكل عالمي جديد ومتوازن يؤدي الى تضيق الفجوة في الدخل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من الآن وحتى نهاية هذا القرن . ان هذا الجانب من النظام الاقتصادى الدوى الجديد ، ينبغي أن نحدده ، ونفرق بينه وبين الأهداف قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل ، التي تتعلق بتغيير القواعد التي تحكم المؤسسات . ان هذه التغييرات يجب أن تكون ذات طابع هيكلية ، ونأمل أن تمكن من نقل الموارد الى البلدان النامية على أساس أكثر اتساعا ، وبصورة

مضمونة ومستمرة . ان البلدان النامية سوف تحكم على موقف البلدان الصناعية ، وذلك من خلال التقدم الملموس صوب الأهداف قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل للنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وشمة حجة أخرى معروفة تفسر التقدم البطيء صوب اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وهي تتعلق بالتضخم المستمر والنمو البطيء ، كنتيجة للبطالة في العالم المتقدم . وقد تم التأكيد مرارا على أنه في ظروف النمو الشامل وحدهما يمكن محاولة اعادة التكييف والهيكلة بواسطة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ومع ذلك ، فإن النمو الحالي البطيء هو نتيجة مباشرة للنقص في عدم تكيف الاقتصاديات مع الظروف الدولية المتغيرة . وليس هناك من طريق آخر لاعادة النمو على أساسه المستمر أفضل من عملية الموازنة . وهذا ينطبق على جميع الأنظمة من خلال تفاعلها المستمر مع البيئة . ولذلك ، فإن الرغبة في موازنة الهياكل الداخلية أولا ، ثم اجراء التغييرات الهيكلية الدولية توازي الارادة السياسية غير المتوفرة من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

وحقيقة ، ان عملية الترابط قد بلغت فعلا أبعاد أكثر عمقا مما نتصور ، وأدت الى ترابط متبادل وأوجه ضعف . وفي ظل هذه الظروف ، فإن المزيد من التعديلات لن يؤدي الا الى أوجه نقص أخرى وأشكال جديدة للتبعية . وان الآفاق الناجمة عن ذلك تؤدى بالبلدان المتقدمة الى الوقوف موقفا دفاعيا ، وخاصة في بيئة عالمية غير مستقرة . ان مثل هذه الديناميكية تدفع بعض البلدان القوية التي لديها هياكل قومية مستقرة الى المناورة بعملية الترابط بغية التقليل من مظاهر ضعفها عن طريق تصدير مشكلاتها الداخلية الى أعضاء المجتمع الدولي الأكثر ضعفا .

ومع ذلك ، فإن هناك قيودا على الجهود التي تبذل في هذا الاتجاه . وبالرغم من أن البلدان النامية في موقف ضعيف للغاية ، نظرا الى حاجتها الملحة للنمو المستمر ، فإن البلدان المتقدمة أيضا تعاني من بعض أوجه الضعف الناتجة عن ثروتها . ومن ناحية أخرى ، لا يعرف أحد أين تنتهي قوته لتبدأ قوة غيره ، نظرا لأن الأمم أصبحت أكثر ترابطا فيما بينها . ونتيجة لهذا ، فإنه في عالم يقوم على الترابط ، فإن أى طرف لا يستطيع أن يزيد تبعية طرف آخر دون أن يزيد من تبعيته هو بنفس القدر .

وبعبارات اقتصادية ، فإن زيادة عبء الديون للبلدان النامية تؤدى الى زيادة تبعية هذه البلدان ، وان نقص التعديلات الهيكلية لدى البلدان الصناعية لايسهل سداد هذه الديون . مع كل ما يترتب على ذلك من آثار تؤدى الى عدم الاستقرار في النظام المالي العالمي وتقلص أسواق البلدان النامية ، وتقليل الدور الذي تلعبه اقتصادياتها في مواجهة الأزمات الدورية المضادة في ظل اقتصاد عالمي راكد .

ومن هذا المنظور ، يتبين أن نفقات النظام الحالي تعتبر غير محتملة حتى بالنسبة للمدافعين عن هذا النهج . وان النفقات التي تتكبدها البلدان النامية لمواجهة هذا الموقف قد بلغت أبعادا

مأساوية نظرا الى أن هذا النظام يعرقل نمو هذه البلدان ، ان المسألة لاتتعلق بمعرفة ما اذا كان النظام يوزع الفوائد بصورة غير مستو ولكن تتعلق بمعرفة ما اذا كانت رفاهية البلدان المتقدمة فسي المدى الطويل يمكن أن تقوم على الحفاظ على الهياكل غير العادلة بصورة تتعارض ومصالح النمو للبلدان النامية .

وفي عملية اضمحلال واضح فان امكانيات استمرار النظام الحالي تقل ، كما أن الطبيعة المحدودة للموارد القابلة للانتقال الى البلدان النامية تخلق فرصا لرقابة سياسة قوية بالنسبة لأولئك الذين يمتلكون هذه الموارد . وهناك اتجاه من ناحية أخرى ، الى احتكار هذه الموارد ، وذلك للمحافظة على أداة السيطرة هذه التي تعد هامة جدا في المدى القصير ، وان مثل هذا الموقف قد يؤدي الى ثمن سياسي باهظ لا يتفق والمكاسب المرتقة . ان البلدان النامية قد تضطر من خلال هذه العملية أن تختار بدائل متطرفة لمجرد البقاء . أليس من العوامل التي تبرهن على النفاق أن ننتقد نظاما متطرفة أنشأتها عناصر متطرفة كانت هي نفسها تتاح نظام دولي لا يعترف بامكانية البقاء للأضعف\* .

كما نلاحظ ، فانه منذ بداية القرن التاسع عشر تم انشاء نظام جديد مرتين ، في كل مرة من قبل دولة كانت بالفعل قد اكتسبت قوة بلا منازع في المجالات الدولية . وقد شاهدنا أيضا ظهور مجموعة من الدول بعد أن أنشئت مراكز نفوذها الكبيرة قد وجهت تحديا للهياكل القائمة وضمنت تعديلات هيكلية تخدم مصالحها ، وان هذه الدول لديها امكانيات ضخمة يمكن أن تلعب دورا هاما في عملية التفاوض وباستثناء الطاقة التي لم تستخدم حتى الآن للنهوض بالتعاون الاقتصادي من أجل التنمية ، فان البلدان النامية ليست لديها التأثير الذي تستطيع أن تستخدمه في المفاوضات . وهذه الظاهرة تفسر لماذا تتم موازنة هذا النظام الراهن مع اطار العلاقات بين دول الشمال ، ولكن هذا لم يعد ملائما على الاطلاق في العلاقات بين الشمال والجنوب .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد /سينكلير (غيانا) .



ليس من المستغرب أن ترى أن الدولة التي أقامت النظام الراهن تلعب دور الحارس لهذا النظام ، ان الدول القادرة بصورة فردية أو جماعية على توسيع القاعدة الحالية للنظام الحالي لا تفعل ذلك ، ليس فقط للوضع المتميز للشمال بالمقارنة بالجنوب ، أو لملاح الموائمة الجيدة للنظام مع العلاقات بين الشمال والشمال ، لكن أيضا لأن بلدان الشمال تتصور حدوث أضرار ضخمة بمصالحها في أية محاولة لاعادة الهيكلة على الصعيد الدولي . ولكن هذه الدول بالتحديد هي التي سوف تواجه أضرارا فادحة اذا فشلت المحاولات الرامية الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد واذا سادت الفوضى في العلاقات الاقتصادية الدولية . وذلك بالنظر اعتمادها على الموارد الطبيعية وأسواق البلدان النامية .

وللمرة الأولى في التاريخ ، نجد أن مجموعة من البلدان المتخلفة تشكل السواد الأعظم من الانسانية تعترم اعادة هيكلة النظام الدولي من خلال المفاوضات . وفي اطار هذه الجهود فإن أهمية الطاقة كمصدر للنفوذ لا تعد الا تكميلية ، ولا تغير طبيعة العملية والاتجاه . وفي اطار المساومة الرامية الى اقامة نظام جديد فان البلدان النامية ربما لم تكن في وضع يسمح لها بأن تسبب أضرارا كبيرة بالشمال . ولكن الخطر الكبير الذى يتهدد البلدان المتقدمة يتعلق بالأضرار التى يمكن أن تلحقها بنفسها نتيجة لفشلها في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ولهذا يحدث لنا الأمل في أن ندرك العلاقات السببية بين أعمالنا الخاطئة ، وما يترتب على ذلك من أضرار تلحق بنا في هذا العالم المترابط ارتباطا وثيقا .

اننا ندرك تماما أن أى تحليل وأية دراسة متعمقة ، وأى زعامة سياسية واعية في البلدان المتقدمة لن تؤدي الى تغيرات جذرية في مواقف شعوب هذه الدول من اقامة نظام دولي جديد ، ولا نستطيع أن نعلق الآمال على تغير أخلاقي من شأنه أن يكون نتاج التغيرات الهيكلية ، وليس سببا لها . ولسوء الحظ ، فاننا نواجه صعوبات تقليدية تنجم عن الجهود التي تسعى الى اقامة نظام أكثر سموا . ان المصالح طويلة الأجل التي يتضمنها نظام جديد تتغير في أذهاننا ، ولكن التعارض بين المتطلبات السياسية قصيرة الأجل ، والأهداف السياسية طويلة الأجل من الأمور الحقيقية ، لان الافادة من النظام الجديد لن تتزايد الا بعد تحمل النفقات .

اننا نشك في ان الحماية ومقاومة التكيف أكثر قوة من المصاعب الاقتصادية الراهنة . ان الترابط قد بلغ هيكل القوة السياسية الاقتصادية نفسها في البلدان المتقدمة .

وقد أدى هذا الى ايجاد مفهوم جديد للأمن . ان هذه الديناميكية قد أدت الى البطء في عملية المواءمة واعادة التكييف ، وقد أدى ذلك بدوره الى انخفاض معدل النمو في هذه البلدان بينما البطالة بسبب الموامل التكنولوجية تتزايد باستمرار .

ومع ذلك ، فان هناك تأخرا جديدا في اتخاذ تدابير شاملة وهيكلية وفعالة . وهناك احجام بالنسبة لتوجيه الموارد نحو البلدان النامية لتخفيف الضغوط المحتملة ، وان هذا ليس من شأنه الا ان يؤدي الى نتائج دولية وخيمة . ان هذه الأوضاع قد تضطر وتدفع البلدان النامية الى اعتماد أنماط للتنمية في مرحلة ما قد تؤدي في نهاية المطاف الى التقليل من وارداتها من البلدان ذات الاقتصاد المتقدم . ان القطاعات الحديثة بالنسبة للمحيط النامي كلها مهددة ، وهذا سوف يؤدي الى نتائج سلبية بالنسبة للبلدان النامية في المفاوضات . ومن ثم ، فانه لا ينبغي أن نكتفي بهذا التفكير غير الحذر ، وينبغي علينا أن نأخذ بعين الاعتبار العملية التراكمية وألا نتشبت بالأوهام . وفي اطار النظام السياسي القائم على التطبيق ، فان هذا لن تكون له الا آثار خطيرة ووخيمة .

وفي هذه الصورة القاتمة ، فان السؤال الحيوى يتعلق بمعرفة ماذا نفعل الآن ؟ ان " نهج الاحتياجات الأساسية " الذى أوصت به البلدان المتقدمة ، يعتبر نهجا خياليا الى حد كبير . اننا نرى ان له جانباً انسانيا ذا أهمية يتعلق باستئصال الفقر الجماعي . ولهذا ، فانه يتطلب تعبئة الموارد الداخلية والخارجية بشكل أكبر مما هو عليه في الوقت الحاضر ، لتطويع القطاعات التقليدية للبلدان النامية . ومن أجل النجاح ، فانه من الأهمية بمكان ليس فقط أن نجري تعديلات هيكلية جذرية في البلدان النامية ، ولكن في نفس الوقت ينبغي أن نحدث تغييرات أكثر شمولاً في الهياكل الدولية بكل مدلولاتها بعيدة المدى بالنسبة للبلدان الصناعية ، بالمقارنة بمفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ومن المفارقات العجيبة أن هذه المعالجة الأساسية ينبغي أن تعتمد عليها أيضا البلدان النامية اذا لم تتمكن من اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ومع ذلك ، فانه في المدى القصير يستطيع المجتمع الدولي أن يختار أهدافاً أكثر تواضعاً ، كأن يضع حداً بصورة نهائية للنظم المتعلقة بالحماية ، وأن يحسن نسب التبادل فيما يتعلق بصادرات البلدان النامية ، وأن يزيد من نقل الموارد ، وأن يقلل من عبء الديون ، وغير ذلك .

ان القوة الهيكلية الوحيدة في القرن التاسع عشر ، قد أدت الى اطلاق حرية التجارة مع بقية بلدان العالم ، بما فيها البلدان الصناعية المتقدمة في ذلك الوقت . واليوم فان البلدان الغربية مجتمعة ينبغي أن تسلك نفس الطريق حيال البلدان النامية ، دون حاجة الى تدريب أو تمييز لن يكون من شأنهما الا عرقلة وابطاء عملية اعادة التكييف . ولا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا ان جميع المشروعات النضمة على الصعيد الدولي ، قد بدأت بجرأة منقطعة النظر في ظروف اقتصادية صعبة وعصيبة بشكل خاص . ولا ينبغي أن ننسى أيضا الحقيقة البديهية القائلة بأن الصعوبات لا تحل نفسها بنفسها .

السيد كوريدا كوستا ( البرازيل ) ( الكلمة بالانكليزية ) : كعضو مؤسس لمجموعة ال ٧٧ ، فان البرازيل لا يسمعها الا أن تضم صوتها الى البيان ، الذي ألقاه نيابة عن المجموعة ، السيد مندوب الهند في هذه الجمعية عندما بدأت مناقشة البند ٥٥ ( أ ) . اننا نضم صوتنا اليه أيضا لأنه يشتمل على آراء تشارك فيها البرازيل مشاركة تامة . ويبدو اننا نتفق جميعا على ان العالم قد اجتاعته أخطر أزمة اقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية . ولا يبدو اننا نتفق ، حتى الآن على الأقل ، على كيفية مواجهة هذه الأزمة ، تلك الأزمة التي لم تنجم عن أي عمل أو تقصير من جانب البلدان النامية ، ولكنها أثرت عليها بشكل جذري وبشكل غير متناسب ودرامي . ورغم انها ليست سببا رئيسيا في الأزمة ، فان البلدان النامية تدفع ثمنا لا تستطيع أن تتحمله في عصر التكافل الذي نعيشه ، وأن الأمر سوف ينتهي باشتراك البلدان المتقدمة بالمثل في دفع هذا الثمن الباهظ .

ان اللجنة الجامعة ، التي نتناول تقريرها الآن ، لم تستطع أن تواجه التحدي الذي كان من المفروض أن تواجهه . وانا ما اعتبرنا انه كانت هناك نتائج متفق عليها في بعض المجالات ، فانها حتى الآن لم تقم بالدور المنوط بها منذ نشأتها ، وهو ان تكون أحد المحافل السياسية الرئيسية ومحورا لاستكمال الحوار بين الشمال والجنوب ، بعد النكسة التي أصابت النهج الخاص بمؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي .

ولكن نظرا لاعتقادها في الدور السياسي الذي أشرت اليه ، فان مجموعة ال ٧٧ قد طلبت مرة أخرى أن يؤخذ تقرير اللجنة على المستوى السياسي في الجلسات العامة للجمعية العامة .

ونظرا لهذا الاعتقاد ذاته أيضا ، فان مجموعة ال ٧٧ قد اقترحت - واقترحتها معروض أماننا جميعا عقد دورة من المحادثات الدولية تتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية .  
ولا أنوى أن أخوض هنا في تفاصيل هذا الاقتراح ، نظرا لأن هناك متحدثين قد قاموا بذلك بكل كفاءة . وأود فقط أن أضيف بعض النقاط .  
ان معظم المفاوضات الاقتصادية الدولية التي جرت حديثا خصوصا تلك التي تتعلق بالتعاون الاقتصادي من أجل التنمية ، قد فشلت بشكل أو بآخر . والمفاوضات على مستوى اللجنة الجامعة لا تعد استثناء لذلك . ان هذا هو ما حدا بمجموعة ال ٧٧ الى أن تعتبر أن المفاوضات التي اقترحتها كمنهاج جديد ومحاولة سوف يكون من شأنها ، نظرا لعالميتها ، أن تحقق انجازا سياسيا كان مفقودا من قبل . وقد سمعنا نقاشا فحواه ان معظم الموضوعات التي تدرس من خلال المفاوضات الدولية تتم دراستها في محافل مختلفة . ولكن الحقيقة هي انه لم يتحقق أى شيء من خلال هذه المحافل يمكن للبلاد النامية أن تصفه بأنه نتيجة ايجابية للغاية ، أو بأنه نجاح ذا مفرى . اننا نحتاج الى نتائج وتدابير عملية ، ولم نعد في حاجة الى التحليلات والتقييمات والتقديرات والاحصاءات التي لدينا منها العشرات .

وأعتقد أيضا ان هذا هو السبب الذي حدا بالمتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ عندما قدم القرار الخاص بالمفاوضات العالمية في الاجتماع الأخير للجنة الجامعة ، الى ان يؤكد ان تلك المجموعة كانت تقترح : " اطارا واجراء " . وقد اتسم تفكيرها بالمرونة بالنسبة للأمور الأخرى طالما ان فكرتها الأساسية قد تم قبولها من قبل هذا الجهاز الأعلى ألا وهو الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان البرازيل قد اعتقدت دائما ولا زالت تعتقد في دور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية . ونعتقد انه من الضروري لتحقيق ذلك ، أن نمضي قدما في المفاوضات متعددة الأطراف الجارية حاليا ، والتي لا يهدف الاقتراح من أجل حلقة مفاوضات عالمية ان يوقفها بل يهدف الى ادخال حافز سياسي جديد عليها . وفي الوقت ذاته نعتقد اعتقادا راسخا بأنه يجب تجنب انتشار الأساليب الجديدة التي لا تؤدي في ذاتها الى تحقيق نتائج . ومع التسليم بأن الأزمة الاقتصادية وأزمة الطاقة هما كل لا يتجزأ وتتطلبان منهجا جديدا ، فانه ينبغي أن نستعد لأن نواجه بصراحة المشاكل الخطيرة التي بقيت دون حل . ان البرازيل تنظر الى المفاوضات العالمية من هذا المنظور وتنتهج هذا النهج العملي في معالجتها . ولا يوجد من يريد مؤتمرا جديدا للتعاون الاقتصادي الدولي فهذا المؤتمر ، لأسباب لا أود أن أخوض فيها ، لم يحقق الآمال العريضة للرئيس جيسكار ديستان عندما اتخذ زمام مبادرة عقده ، أو تلك الآمال التي شاركه فيها المجتمع الدولي سواء البلدان التي اشتركت في ذلك المؤتمر أو التي لم تشارك فيه . اننا ننظر الى دورة المفاوضات العالمية - والبرازيل تثق في ان الجمعية العامة سوف تقرها في القريب العاجل حيث يمكن البدء في الاستعداد لها في اطار مجموعة ال ٧٧ وفي سياق حوار الشمال والجنوب - كعملية سوف تنشط القوة الدافعة للحوار بين الشمال والجنوب التي كان قد أصابها التوقف . ان مجموعة ال ٧٧ ترى منهجا متكاملنا أنشطة متوازية محددة المدة . ومع ذلك فان المجموعة لا تنوى أن يتم تناول كل الموضوعات في جميع مجالات التفاوض المقترحة حيث انه لو كانت هذه هي النية من وراء المفاوضات العالمية ، لكان قد قضي عليها في مهدها . اننا واثقون أيضا ، انه خلال هذه الدورة سنثبت انه بوسعنا التوصل الى اتفاق في أوجه أخرى لعمل اللجنة الجامعة ، وهي التصنيع والبلدان الأقل تقدما ، والبلدان النامية غير الساحلية التي لم نتوصل الى اتفاق في الرأى بشأنها بعد .

وأود أن أختتم هذه الملاحظات الموجزة بتقديم اشاداتي الشخصية واشادة وفد البرازيل  
برئيس اللجنة الجامعة ووكيل وزارة خارجية النرويج السيد ستولتينبرغ على الأسلوب القوي الذي  
أدار به اللجنة ، وذلك من ملامح شخصيته التي نرحب بها . وان نجدد ثقتنا به فاننا واثقون  
من ان مهارته وقيادته سوف تستمران في خدمة هذه القضية التي تهمننا جميعا ، ألا وهي التعاون  
الاقتصادي الدولي من أجل التنمية .

السيد بجاوي (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : منذ قرابة عام مضى بحثت

جمعيتنا ، في جلستها العامة تقرير اللجنة الجامعة التي تم انشاؤها بمقتضى القرار ١٧٤ / ٣٢ .  
ان هذا البحث الذي قام به أعلى محفل في منظمنا كان له ما يبرره تماما ، وذلك من جراء الموقف  
الخطير الذي نجم عما أصيبت به اللجنة من شلل خلال عام ١٩٧٨ ، وذلك بسبب رفض بعض  
البلدان المتقدمة الخوض في مناقشات حقيقية واعتماد نتائج هذه المفاوضات من خلال مقررات  
رسمية . ان الجمعية العامة قد تغلبت على هذا الموقف المتأزم آنذاك من خلال تحديد صلاحيات  
وتفويض اللجنة . والقرار الذي اعتمده ألح ، فيما ألح ، على ضرورة ان تحرز اللجنة تقدما حقيقيا  
بالنسبة للقضايا المطروحة عليها . وقد حددت الجمعية بهذا الشكل حقيقة ان حل المشكلات  
المسماة بالمشكلات الاجرائية لا ينبغي أن يكون غاية في حد ذاته .

واليوم فان جمعيتنا قد قررت أن تتناول ، من جديد ، تقرير اللجنة الجامعة وكان هذا  
من الأمور التي اهتمت مكان الصدارة في الجلسة العامة . ان هذا القرار له ما يبرره تماما فان أعمال  
اللجنة ، شأنها شأن المؤتمرات الكبرى التي عقدت في عام ١٩٧٩ ، لم تحقق النتائج المرجوة  
التي علقها عليها الدول المختلفة . ان هذه النتائج لم تؤد الا الى تأكيد الأزمة التي يضطرب  
فيها ما اصطلحنا على تسميته بحوار الشمال والجنوب .

والواقع انه رغم الجهود الدائبة والعزم والاصرار الذي برهن عليه رئيس اللجنة الجامعة  
السيد ستولتينبرغ ، الذي نود أن نعرب له في مستهل حديثنا عن خالص شكرنا ، فانه ينبغي  
التسليم بحقيقة ان نتائج أعمال اللجنة كانت مخيبة للآمال . فقد علق آمال كبار على هذه اللجنة  
التي انبثقت ، كما تعلمون ، نتيجة خيبة الرجاء التي اعترتنا على اثر البطء الذي سجلته  
المفاوضات الدولية في محاولة لكي تجعل مبادئ النظام الاقتصادي الدولي الجديدة تتخذ شكل

التزام حقيقي ، على ان هذه اللجنة لم تفعل سوى تأييد القرارات التي تم اتخاذها فيما يتعلق بنقل الموارد من ناحية وبالمشكلات الغذائية من ناحية أخرى .

ان عمل الدورة الأخيرة لتلك اللجنة له مغزاه ويوضح الحالة التي يضطر فيها حـوار الشمال والجنوب في الآونة الراهنة حيث انه لم يتم اتخاذ أى قرار سواء فيما يتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها لصالح الفئات الخاصة من البلدان النامية أو فيما يتعلق بمشكلات التصنيع .

والواقع اننا نستخلص من هذه الدورة الأخيرة انطبعا واضحا بأن الخلافات بين البلدان المتقدمة وبين البلدان النامية قد تعمقت ، وذلك اذا ما حكمنا على المحاولات التي تبذلها بعض البلدان المتقدمة ، تلك المحاولات الرامية الى التشكيك في القرارات والمفاهيم التي تم التسليم بها مؤسـل " الفئات الخاصة بالبلدان الأكثر تضررا " أو " اعادة الهيكلة الصناعية على المستوى الدولي " .

ان هذه الملاحظة تجد ما يبررها تماما في معرض تحليل نتائج المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتي اتخذت شكل مفاوضات ثلاثية ، وهكذا فان البلدان النامية قد فدت على هامش هذه المفاوضات . وبالإضافة الى ذلك ، فان المبدأ الرئيسي المتعلق بالمعاملة التفضيلية ومبدأ عدم المعاملة بالمثل ، وهما مبدأان كان ينبغي أن يكونا في اساس التدابير التي تتخذ لصالح البلدان النامية ، لم تتم مراعاتهما بالقدر الكافي .

ان نفس النهج ينطبق على صندوق النقد الدولي الذي اتخذ بعض القرارات التي لم تؤد الا الى تكريس بعض التدابير التي اتخذتها البلدان المتقدمة بصورة مفردة على فرار تلك التي تتعلق بأسعار الصرف المتقلبة ، وازالة الطابع النقدي عن الذهب وزيادة أسعار الذهب . ان بعض عمليات الموازنة ، التي حتمتها الظروف الدولية الصعبة ، قد نفذها صندوق النقد الدولي في الآونة الأخيرة . ويمكن اعتبارها ايجابية ، ومع ذلك فانه ليس من شأنها أن تغير الوضع الذي تؤول اليه البلدان النامية في اطار هذا النظام ، تفييرا لموسا وجذريا .

والى جانب الفشل الذي سجل في المحفلين المشار اليهما آنفا ، هناك النتائج الهزيلة المتواضعة للأونكتاد الخامس ، رغم أن الأونكتاد الخامس كان يشكل الملاذ الأخير فيما يتعلق بحل مشكلات التجارة والتنمية . ومن الأمور التي لها مغزاهها - على سبيل المثال - أن نسجل أنه لم يتم التوصل الى اتفاق حول البند الثامن لجدول أعمال هذا المؤتمر . ذلك المؤتمر الذي عقد تحت شعار اعادة الهيكلة ، رغم أن مقترحات مجموعة الـ ٧٧ ذاتها ، التي تم التقدم بها في هذا السياق ، كانت في نهاية المطاف مقترحات اجرائية ، وان الأمر كان يتعلق بوضع أجهزة للتشاور فيما بين البلدان النامية والمتقدمة بالنسبة للسياسات قصيرة الأجل التي تعتمد عليها البلدان المتقدمة ، ويطلب الامين العام أن يجرى دراسة حول القواعد والمبادئ التي ينبغي أن تحكم وتنظم التجارة الدولية . والحقيقة ان برنامجا خاصا لصالح البلدان النامية الأقل تقدما قد تم اعتماده . بطبيعة الحال ، اننا لنرحب بهذه النتيجة . لكن ينبغي أن نشير الى أنه يخشى ألا يرى هذا البرنامج النور في مستقبل قريب ، لأن البلدان المتقدمة قد أبدت تحفظات حول جوانبه المالية التي تعد مع ذلك ، العنصر الرئيسي في هذا البرنامج .

لقد واجهنا نفس الموقف في اطار اللجنة الجامعة ، حيث رفضت البلدان المتقدمة مبدأ

أن تضاعف من الآن وحتى ١٩٨٢ المساعدة الرسمية الانمائية للبلدان الأقل تقدما .



هنا في الأمم المتحدة ، فان اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الدولية الجديدة من أجل التنمية - رغم أنه قد تم بتوافق الآراء اعتماد القرار ٣٣/١٩٣ الذي يحدد اطار ونطاق الاستراتيجية المقبلة - تصطدم بعد عام من المناقشات بخلافات تتعلق بالمفاهيم ، الى حد أن أى تقدم لم يتم احرازه بالنسبة لوضع هذا النص الأساسي .

وكانما وجدت رغبة في ممارسة الشورى الذى تتهدد حوار الشمال والجنوب ، فاننا قد استمرنا التأكيد على النتائج الايجابية للمؤتمر الأخير الذى عقد في فيينا حول العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية . ويجدر أن نسجل - بأسف - أن ذلك المؤتمر لم يحقق طفرة لها مغزاها فسي ارساء دعائم نظام اقتصادى دولي جديد . وبالفعل ، فان البلدان المتقدمة قد ضاعفت محاولات التسويق والحجج المعتادة التي تسوقها لمعارضة مقترحات مجموعة ال ٧٧ حول بعض المسائل الأساسية مثل نقل وتطوير العلم والتكنولوجيا ، ودور الشركات عبر الوطنية ، والتغييرات الواجب ادخالها على النظام الحالي فيما يتعلق - على سبيل المثال - بازالة الطابع السرى للمعلومات التكنولوجية بغية تشجيع التعاون فيما بين البلدان النامية .

وهكذا ، وحتى لا ييؤ المؤتمر بالفشل الذريع ، فانه على فرار مؤتمرات دولية أخرى ، قد اعتمد تدابير ذات طابع مؤسسي ، مثل اقامة مجموعة حكومية جامعة ، واقامة صندوق مؤقت . ويتعين علينا بالنسبة لهذا الصندوق أيضا أن نقيم جدواه وفعاليتها في ضوء حجم الاشتراكات التي ستقدم الى هذا الصندوق .

ان هذا الوصف الوجيز للمفاوضات الاقتصادية الدولية التي دارت خلال ١٩٧٩ ، انما تنهض دليلا على المأزق الذى يواجهه المجتمع الدولي في الآونة الراهنة ، بينما نجد مشكلات البلدان النامية تزداد تفاقما يوما بعد يوم .

ولتبرير الجمود فان البلدان المتقدمة توسى الى الأزمة الراهنة للاقتصاد العالمي التي تنسبها الى ارتفاع أسعار البترول ، وتلمح هذه البلدان المتقدمة - كما كان الحال في مانيلا - الى أنه لا ينبغي أن تتوقع البلدان الأخرى منها أن تقوم من جانبها بعمل حاسم لصالح التنمية طالما أن مسألة الطاقة لم يتم التفاوض بشأنها .

ان أزمة النظام الاقتصادي الراهن لم تتم السيطرة عليها كما كان يأمل البعض منذ فترة من الوقت ، بل انها تكتسب اليوم ضخامة وخطورة لها اثار لا يمكن التكهن بها ، وذلك اذا لم يستتم اتخاذ أي تدابير من أجل ايجاد حل لها . لكن الواقع يوضح بجملة أن التدهور المستمر للوضع الاقتصادي الدولي ، انما ينجم عن اصرار البلدان المتقدمة على مواصلة سياسات قصيرة الأجل لا تتفق والواقع الموضوعي بأي حال من الاحوال ، كما لا تتفق مع التفسيرات الأساسية اللازمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، والتقسيم الدولي للعمل والانتاج .

وكان من أثر هذه السياسات تفاقم الخلل الهيكلي . وهكذا ، فان التوترو والآثار التضخمية قد أصبحت دائمين ، وكذلك التقلبات النقدية والفوضى التي تسود التجارة الدولية . وفي نفس الوقت فان قيمة العملات الاحتياطية الرئيسية تتفاوت وتتقلب من يوم الى آخر بأبعاد لا يمكن التكهن بها .

وحيث أن التضخم له معياران ، وأن توسيع النزعة الحمائية قد فديا من المعطيات الدائمة للاقتصاديات السائدة والمهيمنة فكيف لنا أن نستشعر الدهشة حيال عدم استقرار المناخ الاقتصادي الدولي الراهن ؟

ومع ذلك ، تجدر الاشارة الى أن هذا الخلل الذي أدى الى تفاقم الموقف الهش للبلدان النامية وترديها ، أقول ان هذا الخلل قد عاد بالنفع على البلدان المتقدمة كما يتضح ذلك من المستويات العالية لمعدل النمو الاقتصادي الذي بلغته هذه البلدان المتقدمة خلال الاعوام الاخيرة ، على الرغم من الأزمة المتفشية . ولكي نبرهن على حقيقة ما نقول بصورة أكثر شمولاً ، تجدر الاشارة الى أنه اذا كانت البلدان المتقدمة قد توصلت الى معدلات نمو أعلى من الخمسينات الى السبعينات ، فذلك لأن هذه المعدلات كانت تنطوي على عناصر تتعلق باعادة بناء اقتصادياتها التي دمرتها الحرب العالمية الثانية .

ان مثل هذا الموقف لا يمكن أن يستمر الى ما لا نهاية ، لأن حدود النظام الاقتصادي الدولي الراهن تبدو واضحة للعيان تماما ، مع تفاقم الخلل الاقتصادي العالمي ، وانتقال نصيب من عبء الأزمة الى البلدان النامية بصورة تنطوي على الاجحاف .

وبالفعل ، فان البلدان النامية قد بلغت حدا لم يعد يسمح لها بأن تنهض بدور المستهلك للأزمة الاقتصادية ، ذلك الدور الذي اضطلعت به حتى الآن مع تقديم تضحيات فادحة . ان التدهور المتصل لمعدلات تبادلها التجاري ، والعبء الذي ينوء به كاهلها بالنسبة لنفقات خدمة ديونها الخارجية وتآكل القيمة الحقيقية لحصيله صادراتها واحتياطي عملاتها ، ان كل ذلك يؤثر تأثيرا خطيرا على قدرتها على الاستيراد من البلدان المتقدمة .

ان التقلبات التي تضطرب بها اقتصاديات البلدان النامية لم تؤد الى اشاعة الفوضى وتفشيها في الاوضاع السياسية والاجتماعية لهذه البلدان فحسب ، ولكنها تتهدد استقرار ورفاهه البلدان المتقدمة ذاتها .

وحسبنا هذا لكي ندلك على أن الوضع الاقتصادي الدولي يعتمد اعتمادا كبيرا على مسلك البلدان المتقدمة وأعمالها ، وذلك بالنظر الى ثقل اقتصادياتها وهيمنتها الكاملة على الأجهزة النقدية والتجارية في العالم .

ومن المفارقات أنه على الرغم من فشل سياستها الاقتصادية التقليدية فان البلدان المتقدمة لا تزال تتصور ان إعادة الحياة الى الاقتصاد العالمي هي مجرد إعادة وترتيب لنظام يعتبر مع ذلك الأساس في الأزمة الاقتصادية العالمية ، وفي الانتاج وفي تفاقم حالة التخلف ، وبالتالي في اتساع رقعة الفقر في العالم .

وفي هذه الظروف هل من المدهش أن نلاحظ اليوم أن الحوار بين الشمال والجنوب قد استخدم ليس فقط لبدء مفاوضات حقيقية حول مجموع المشكلات الاقتصادية الدولية ، ولكن بالاحرى للاستمرار في الوضع القائم . وفي الواقع ، يبدو أن البلدان المتقدمة لا تعترف بأنه من الضروري ومن أجل مصلحة الجميع أن تتزحزح عن موقفها المستمر في محاولة الدفاع عن المزايا التي حصلت عليها في هياكل اقتصادية دولية تبدو بالية فير فعالة وظالمة بل حتى خطيرة على أولئك الذين أفادوا منها تقليديا وهي البلدان المتقدمة .

أليس في هذا الاطار ان يتعين أن نحاول الكشف عن عمليات الأفضة الموضوعة من أجل ما يسمى بالتكافل والاحتياجات الحقيقية والتجزئة العالمية للمشكلات المتعلقة بالتنمية .

اذا ما اتبعنا هذا الاسلوب ، فاننا سوف نخلط بين النتائج وبين أسباب موقف لا يزال يتمثل في علاقات الاستغلال وعدم المساواة والتبعية .

ومن الخطأ بمكان ومن المفروض كذلك الاستمرار - بطريقة عقيمة - في ارجاع الأزمة الاقتصادية الراهنة الى إعادة تعديل أسعار النفط ، والا يكون هناك تفكير في تحسين الاوضاع الاقتصادية الا من زاوية حل مشكلة الطاقة وحدها .

ومن الواضح ان الهدف الذي تبحث عنه هذه البلدان يعني مطالبة أولئك الذين لم يفعلوا سوى اظهار ردود أفعال ازاء أحداث لم يتسببوا فيها للحد من آثارها على اقتصادياتهم ولو بطريقة جزئية ، أقول مطالبتهم ان بأن يتخلوا دون مقابل عن الورقة الوحيدة التي لديهم لدعم تنميتهم ولتعديل العلاقات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة وبين البلدان النامية ، وأولئك الذين

لم يفكروا مطلقاً في الأثر الذي يتعرض له العالم الثالث من جراء قراراتهم الاقتصادية التي تبرز اليوم ان البلدان النامية المصدر للنفط لا تدرك بدرجة كافية أثر قراراتهم على اقتصادياتها .

ان الحديث عن موضوع الطاقة من هذه الزاوية يعد بمثابة خطأ كبير ، وسيكون انكاراً تاماً لروح المسؤولية التي أظهرتها الدول الاعضاء في الأوبك سواء فيما يتعلق بالامدادات أو الاسعار .

وفيما يتعلق بالامدادات تجدر الإشارة في الواقع الى أن الفوائض المالية لبعض البلدان المنتجة للنفط التي يشار اليها خلسة هي أساساً نتيجة لمستوى الانتاج الذي فرض عليها لسد احتياجات الاقتصاد العالمي . واذ قطعوا امدادات النفط فانهم يتهمون وان خفضوا من صادراتهم فانهم يتهمون أيضاً . وفيما يتعلق بالأسعار ، يبدو أن الجميع قد نسوا أن هذه الاسعار قد جمدت خلال فترة ١٨ شهراً دون أن يحدث تحسن في الازمة الاقتصادية العالمية وأن المتوسط السائد لأسعار البترول لا يعكس سوى أسعار ١٩٧٣ ، وهو يمثل ٥٠ في المائة من تكاليف الطاقة .

اذ قبلنا حقيقة أن الطاقة يمكن أن تكون بمثابة عقبة أمام التقدم الاقتصادي العالمي على المدى الطويل ، فيجب أن نتحدث عن كل تطوراتها ازاء نزوب هذا المصدر من الطاقة .

وفي هذا الصدد فان الحل الاساسي يكمن قبل كل شئ في صنع القرارات المناسبة من جانب الدول النامية ، ومن الواضح اننا لا نستطيع الاستمرار في الاتجاه السائد الآن حيث أكثر من ٨٠ في المائة من انتاج البترول تستهلكه الدول المتقدمة وحيث المصادر الهيدروكربونية تبرد من نتائج بضائع يمكن ان تنتج بمساعدة عناصر طاقة أخرى متاحة بكثرة في هذه البلاد المتقدمة . ان هذه البلاد يجب ان تتخذ اجراءات فعالة للحد من استهلاكها ولا دغار مصادرها غير القابلة للتجديد مرة أخرى . وهذا يفترض تعدد يلا جوهريا في انتاجها وفي انماط الاستهلاك فيها وفي طريقة استخدامها للموارد .

وهذا يعني انه من الضروري بمكان اعادة التفكير في خطط النمو القائم على الاستغلال التعسفي للموارد على حساب الدول النامية ليحل محلها نمو لصالح شعوب العالم كله . وبعد ان ذكرنا هذا ، نود أن نكرر الرغبة الدائمة لاجزاء منظمة الدول المصدرة للبترول ( الاوبك ) في القيام بفتح مناقشات مع الدول الصناعية حول الطاقة طالما ان هذه المناقشات تمس المسائل الاهم التي تشغل بال الدول النامية في مجموعها .

وليس هذا مناورة تسويقية أو موقف نظري مبدئيا كما برز في الاقتراح الرسمي الذي تقدمت به مجموعة ال ٧٧ في اللجنة الجامعة بالقيام بمفاوضات على مستوى عالمي لمسائل الطاقة ، والمواد الأولية ، والمشكلات النقدية والمالية والتنمية ذلك الاقتراح الذي تؤيده بصورة كاملة الدول النامية سواء كانت مصدرة أو غير مصدرة للبترول .

ان الدورة الحالية للجمعية العامة ، وهذا هو الهدف الرئيسي لهذه المناقشة ، يجب ان تتوصل الى قرار حول هذا الاقتراح ، لأن هذا سيجعل من الممكن لنا ان نتحرك الى مرحلة أخرى ، حيث يتطلب الحوار ليكون فعالا ، اجراءات تأخذ في الاعتبار مبادئ العدالة والمصلحة المتبادلة والتعاون الدولي .

ومن خبرتنا في الاعوام القليلة الماضية بيد وواضحا انه لا يمكن ضمان الاستقرار والتوازن اللازمين للتنمية الاقتصادية المتناسقة في العالم دون مناقشة المسألة الشاملة لاعادة هيكلية العلاقات الاقتصادية الدولية .

وفي هذا الاطار فانه من الضروري ان ينظر الى هذه المفاوضات على أساس دولي حتى يكون من الممكن دراسة مواضيع المواد الأولية والطاقة والتجارة والتنمية والمال والعملة في نفس الوقت حتى نحقق التقدم في جميع هذه الميادين .

وبهذه الطريقة فقط يمكن ان يكون للحوار معنى حقيقي وهو ان نجد حلولاً ايجابية ودائمة للمشكلات الاقتصادية الدولية بالعمل سوياً .

ان عدداً من المسائل قد طرحتها الدول الصناعية فيما يتعلق بنطاق وجدول أعمال ، وتنظيم وأهداف هذه المفاوضات الشاملة ان بعض الردود جاءت في مشروع القرار نفسه ولكن من الواضح ان الرد على أغلب هذه الاسئلة لا يمكن ان نجده الا بالعمل المشترك في نطاق الاعمال التمهيدية التي نزمع القيام بها داخل اللجنة الجامعة .

ان الأمين العام السيد كورت فالدهايم قد أكد عن حق ، في تقريره عن أعمال المنظمة " في مواجهة الاحتياجات الاقتصادية الواضحة اللاحق ان مثل هذا التقدم البطيء في المفاوضات أمر غير مقبول " . ( A/34/1 P.11 ) ثم يختتم قائلاً أنه يجب اعطاء دفعة جديدة للحوار بين الشمال والجنوب وهذا بالضبط هدف اقتراح الدول النامية .

طبعاً اننا نتفق مع الأمين العام في ان ارادة سياسية حقيقية للتوصل الى اتفاقات هي التي تمكن وحدها من اعطاء هذه الدفعة . ان هذه الارادة كانت دائماً متوفرة لدى بلاد الجنوب ويتعين على الدول المتقدمة ان تبدي نفس الارادة بأن تقبل خلال هذه الدورة مبدأ القيام بمفاوضات شاملة نقتصرها وبالتالي نتعهد صراحة بالبحث عن حلول تأخذ في الاعتبار مبدأ العدل والمساواة والمصالح المشتركة . ومن الواضح ان مفهوم المصلحة المتبادلة عندما تكون اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية حاجة ضرورية لا يمكن تقليصه الى مجرد معادلة بين ضمان الامداد بالمواد الاولوية من جانب واحد مقابل نقل الموارد من الجانب الآخر . لأن هذا النقل اختياري وهو بالتالي غير مؤكد .

ان القرار الذي نطالب الجمعية العامة اليوم باتخاذها هو قرار مهدي ، قرار سياسي ، ويجب ان نعترف ما اذا كان المجتمع الدولي سوف يرد بصورة موحدة في مواجهة النتائج الهزيلة لحوار الشمال والجنوب ومع مراعاة الوضع الحرج للاقتصاد العالمي وما اذا كان سيبدأ بالمفاوضات على جميع القطاعات الحيوية بغية الوصول الى مجمل متناسق من الحلول الكفيلة بافادة جميع اعضائها ، أم انه اذا ما رفض مسؤولياته سيكتفي بان يراقب عاجزاً تدهور الموقف وهو ما سيؤدي الى زيادة الانانية القومية وزيادة الاخطار التي بدأت تظهر فعلاً في الأفق .

وكما سبق أن أكدنا خلال المناقشة العامة لهذه الدورة فإن اقتراحات المفاوضات الشاملة لا تعني انشاء محفل اضافي .  
ان زيادة هذه المحافل للأسف ليست سوى مظهر لمعجز معين أو على الأقل انعدام الارادة السياسية للعمل بفاعلية وبالمشاركة في مواجهة الاحداث التي تمسنا جميعا .  
وبينما لا ينطوى اقتراح مجموعة ال ٧٧ على انشاء هيئة دائمة جديدة فانه ينطوى على روح جديدة فان نجاح هذه المفاوضات سيكون متوقفا على ارادة كل دولة عضو لتقديم مساهماتها فسي حل المشكلات المشتركة في نطاق الحاجة التي أعترف بها الجميع لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد .



السيد كرافتس ( جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ) ( الكلمة بالروسية ) : فيما يتعلق بالمناقشة التي جرت في الجلسات العامة للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، بشأن تقرير اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢ / ١٧٤ ، يشرفني أن اتحدث نيابة عن وفود جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بلغاريا الشعبية وجمهورية هنغاريا الشعبية والجمهورية الديمقراطية الالمانية وجمهورية منغوليا الشعبية وجمهورية بولندا الشعبية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وأن أتقدم نيابة عنها بالبيان التالي .

ان البلدان الاشتراكية تنظر بروح من التفهم الى اقتراح مجموعة ال ٧٧ بأن تتم في الجلسات العامة للدورة الحالية الرابعة والثلاثين للجمعية العامة مناقشة للوضع الراهن للأمر المتعلقة باعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس منصف وعادل ، حيث ان البلدان الاشتراكية تشترك البلدان النامية عدم ارتياحها ازاء عدم تحقيق تقدم حقيقي في هذا المجال ، كما وضح من نتائج عمل اللجنة الجامعة ومن خلال اجهزة اقتصادية اخرى للامم المتحدة في ١٩٧٩ .

ان نتيجة عامين من عمل اللجنة الجامعة قد أكدت صحة الموقف الذي اتخذته وفود البلدان الاشتراكية ، عندما تم اعتماد القرار الخاص بتكوين اللجنة ، ان لم تؤد مناقشة عدد كبير من المشاكل المعقدة التي حولت اليها من محافل اخرى الى تقدم ملموس نحو الحل . وعموما فان كل مانجح فيه المشتركون هو تثبيت مواقف واتفاقات تم اقرارها من قبل ، وهذا من شأنه بطبيعة الحال أن يقوض فكرة انشاء مثل هذا الجهاز ، ونحن جميعا نعلم ان دورته الثالثة قد انتهت بالفشل .

ان فشل الجهود التي بذلت في السنوات العديدة السابقة في سبيل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وعدم تحقيق نجاح ملموس في المفاوضات التي عقدت في ١٩٧٩ في عدد من المحافل الاقتصادية الدولية الهامة ، بشأن مشاكل اقتصادية ذات مغزى في العالم اليوم ، يرجع الى حقيقة أن الدوائر الاحتكارية للبلدان الرأسمالية المتقدمة قد استمرت في عنادها لاعاقبة اعادة التكوين الجذري للعلاقات الاقتصادية الدولية ، واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بالمضي في سياسة الاستعمار الجديد التي تستهدف اطالة وزيادة استغلال البلدان النامية ، ومعارضة القضاء على الظلم والتمييز والدكتاتورية والاشكال الاخرى للاستعمار والاستعمار الجديد .

مع بقايا الحرب الباردة في العلاقات الاقتصادية بين الدول . وهم يقومون بكل ما في وسعهم — للاحتفاظ بالنظام السائد في التقسيم الدولي للعمل ، الذي نجد فيه ان الدول النامية قد أعطي لها دور توفير المواد الخام للغرب . ويعمل هؤلاء أيضا بشكل مضطرب لحل مشاكلهم الاقتصادية على حساب البلدان النامية ، ويلقون عليها بعيب تلك المشاكل . ولهذا الفرض فهم يستخدمون الوسائل غير المنصفة حاليا في التجارة والاقتصاد والعملية والعلاقات المالية .

ان البلدان الاشتراكية قد استرعت الانتباه في مناسبات عديدة في أجهزة الامم المتحدة ، بما في ذلك اللجنة الجامعة ، الى الحقيقة القائلة بأن إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة صادقة على أساس عادل ، يمكن تحقيقها فقط اذا ما قامت كل الدول الاعضاء بالامم المتحدة بتنفيذ الاحكام التدريجية لاعلان اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، كما قامت بهذا البلدان الاشتراكية منذ عهد طويل في علاقاتها مع البلدان النامية . وفي اعلان وزراء خارجية مجموعة ال ٧٧ في ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ تم التأكيد السليم على أن الاستعمار والامبريالية والاستعمار الجديد والتدخل في الشؤون الداخلية للدول والفصل العنصري والعنصرية والتمييز العنصري ، وكل الاشكال الاخرى للعدوان الاجنبي مثل الاحتلال والسيطرة والهيمنة والتوسع والاستغلال ، مازالت تشكل العقبات الأساسية في طريق التحرر الاقتصادي للبلدان النامية . اننا نتفق اتفاقا كاملا مع المناشدة التي نادى بها وزراء الخارجية لمجموعة ال ٧٧ بأن يتخذ أعضاء المجتمع الدولي على الفور أشد التدابير شجاعة وقوة لوضع نهاية لهذه الظواهر المقيته . وتشترك الدول الاشتراكية ايضا في تصميم رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي أعلن عنه في مؤتمر هافانا :

” . . . لاحتباط محاولات العديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية الواقعة تحت سيطرة بعض دول اقتصاد السوق المتقدمة ، في اتباع سياسة تستهدف الحاق آثار سيئة بالسيادة الوطنية وحرمان الشعوب من حقها الأساسي وهو حق التنمية بشكل يتمشى مع هيكل اقتصادي وسياسي يتم اختياره بشكل حر ” .

ان نتاج الكفاح لاعادة تكوين العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس منصف وديمقراطي ، يعتمد في التحليل الأخير على مدى امكانية التغلب على مقاومة الدوائر الاحتكارية الدولية وعلى مدى

امكانية التغلب على مقاومة الدوائر الاحتكارية الدولية وعلى مدى اتباع البلدان النامية ذاتها للتوصيات التدريجية الواردة في اعلان اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وفي ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، خصوصا فيما يتعلق بالحاجة الى ضمان سيادتها الحقيقية على مواردنا الطبيعية ، والحاجة الى قيام مراقبة فعالة على رأس المال الأجنبي بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ، وتحقيق تحولات اجتماعية اقتصادية تدريجية ، واجراءات ترمي الى تعبئة كاملة للموارد الوطنية .

وفيما يتعلق بالأمم المتحدة ، فان حل مشكلة اعادة تكوين العلاقات الاقتصادية الدولية - كما تم التأكيد عليه في مناسبات عديدة من قبل البلاد الاشتراكية - لا ينبغي التوصل اليه عن طريق انشاء أجهزة جديدة ، بل بالأحرى من خلال الاستخدام الفعال والدقيق للأجهزة القائمة حاليا ، خصوصا اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وهما جهازان لديهما الخبرة والقوة اللازمتان ليحل كل هذه المشاكل ذات الأهمية القصوى في العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية .

ان انشاء أجهزة جديدة في الامم المتحدة في هذا المجال لن يولد سوى أوهاما بوجود خطوات جذرية في سبيل اعادة تكوين العلاقات الدولية ، بينما الأمر في الواقع هو أن هذا الانتشار الذي لا مبرر له للأجهزة يؤدي الى تبيد للجهود لا داعي له ويصعب المهمة الأساسية وهي ارقام القوى المعارضة على أن تظهر الرادة السياسية وأن تضي في تنفيذ الأحكام التقدمية لا اعلان انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول .

وانا ما أخذنا في الاعتبار آراء البلدان النامية التي تقول بأن أشر عقد المفاوضات العالمية في اطار الامم المتحدة سوف يكون مفيدا وأن هدفها هو تعزيز اعادة تكوين العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس من المساواة والعدل والديمقراطية ، فان وفود البلدان الاشتراكية التي أشرت اليها لا تعترض على اقتراح اعداد واجراء مثل هذه المفاوضات . وعلى أية حال ، فانه ينبغي علينا أن نؤكد مرة اخرى أن المسألة المطروحة علينا لا تقتصر على عنوان المفاوضات ، التي تدور في الواقع في عديد من الأجهزة الاقتصادية للأمم المتحدة ، فالأهمية الأساسية هنا تتعلق بجوهر الموقف السياسي للمشاركين الأساسيين ، وخصوصا البلدان الرأسمالية المتقدمة .

اننا مقتنعون تماما بأن نجاح نتائج المفاوضات المتعلقة باقامة نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية ، يمكن ضمانه فقط اذا ما أقيمت هذه المفاوضات على أساس الأحكام التقدمية لميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول و اعلان انشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، فقط اذا ما أجريت هذه المفاوضات بشكل يأخذ في الاعتبار تماما عوامل عالمية لها تأثير حاسم على العلاقات الاقتصادية الدولية ، مثل الحاجة الى المزيد من الانفراج الدولي ، وتدعيم السلم والأمن الدوليين ، ووقف سباق التسلح ، واتخاذ تدابير فعالة لتحقيق نزع سلاح حقيقي مما يسمح بوضع موارد اضافية ملموسة من أجل تنمية البلدان النامية ، وامور اخرى .

ان التقدم في حل هذه المسائل سوف يحدد الى درجة كبيرة حل مشاكل عالمية اخرى . وعلى هذا الأساس تعتمز البلدان الاشتراكية أن تستمر في الاسهام الفعال في العمل من أجل اعادة تكوين العلاقات الاقتصادية الدولية وانشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وسوف تستمر البلدان الاشتراكية بانتظام في تنفيذ احدى المهام الرئيسية المتصلة باسهامها في عمـل الأجهزة الاقتصادية للأمم المتحدة ، وهي توفير الدعم السياسي للأحكام التقدمية للبرنامج الذي

تقوم به البلدان النامية من أجل إعادة تكوين العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس من المساواة .

وفي الدورتين الرابعة والخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وفي أجهزة اقتصادية اخرى للأمم المتحدة ، فقد اشتركت البلدان الاشتراكية في تقديم برنامج محدد بقصد احداث المزيد من التوسع وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي على أساس المساواة بين جميع الدول ، بما في ذلك البلدان النامية . انها تقوم بعمل الكثير لتأكيد أن الاقتراحات والمبادئ الواردة في هذا البرنامج سوف تترجم الى اتفاقات محددة وترتيبات مع الدول المهمة وذلك على أساس ثنائي . ان البلدان الاشتراكية قد وفرت وسوف تستمر في توفير المساعدة - وهي مستعدة لذلك بأقصى ما تسمح به طاقاتها ، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف ، الى البلدان النامية المهمة في جهودها لجل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي ، وتنمية التبادل التجاري المثمر ، بالإضافة الى تنمية العلاقات الاقتصادية والعلمية والتقنية بأشكال تتماشى مع هيكلها الاقتصادية والاجتماعية التي أثبتت فائدتها عمليا ونالت رضاء البلدان النامية ذاتها .

السيد آن زيوان (الصين) (الكلمة بالصينية) : لقد استمع وفد الصين بعناية الى

التقرير المقدم من السيد ستولتينبيرغ ، رئيس اللجنة الجامعة ، كما استمع أيضا الى بيان السيد نارايانان . ونحن نود الآن أن نبدي بعض الملاحظات حول عمل اللجنة . قريبا سوف يكون قد انقضى عامان منذ صدور قرار الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة بانشاء هذه اللجنة الجامعة . لقد واجه عمل اللجنة خلال العامين الماضيين العديد من المشكلات . ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البلدان النامية وبعض البلدان الاخرى ، فانسه تم احراز تقدم ضئيل جدا في أعمال اللجنة بشأن كثير من القضايا الهامة . ويمكن القول الى حد ما بأن تجربة هذه اللجنة يمكن اعتبارها بمثابة نموذج مصغر ورمز لحوار الشمال والجنوب . وخلال الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، التي شهدت ما اتسم به حوار الشمال والجنوب من ركود وتعثر ، وفي محاولة لتطبيق قرارات الدورتين السادسة والسابعة الاستثنائيتين للجمعية العامة ، فقد اقترحت البلدان النامية انشاء اللجنة الجامعة كجهاز دولي يناد به التفلسف على الصعوبات في المفاوضات المختلفة المتعلقة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

وخلال العام الأول في أعقاب اقامة هذه اللجنة ، وبالنظر الى الخلافات الحادة في وجهات النظر حول تفويض اللجنة ، فانه لم يكن في المستطاع اجراء مفاوضات حول القضايا الأساسية . وخلال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، وبعد أن خاضت البلدان النامية نخالا لا هوادة فيه وأحبطت محاولات تستهدف جعل هذه اللجنة مجرد جهاز للمفاوضات الواسعة النطاق ، أو بالأحرى ، مجرد جهاز تحضيري للدورة الخاصة في عام ١٩٨٠ ، بعد كل ذلك تحدد بوضوح أن اللجنة انما هي محفل للتفاوض ، لها الحق في اتخاذ مقررات تستهدف اتخاذ عمل محدد . وهكذا ، في هذا العام ، وتحت قيادة السيد ستولتينبرج ، فان اللجنة قد قامت بنجاح بمفاوضات جادة حول طائفة من المسائل المحددة مثل نقل الموارد ، وكون أن اللجنة قد انتقلت من المناقشات الاجرائية الى مناقشة المسائل الجوهرية ، فان هذا يعد تقدما له مغزاه .

وخلال الدورات الثلاث التي عقدت هذا العام ، فان مجموعة ال ٧٧ قد قدمت طائفة من أوراق العمل حول نقل الموارد ، والتغذية ، والزراعة والتنمية الصناعية ، وهي تجسد المقترحات العادلة والمطالب المعقولة للبلدان النامية حول عدد من القضايا الهامة المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وان ممثلي البلدان النامية قد ألحوا على أن المفاوضات في اللجنة الجامعة ينبغي ألا تشكل ازديادا للمقررات التي سبق اتخاذها ، ولكن ينبغي أن تؤدي الى احراز تقدم جديد ودام . وهذا ، في نهاية المطاف ، ليس سوى أمرا طبيعيا وعادلا . على أن حفنة من البلدان المتقدمة اقتصاديا ، وبشكل خاص الدول الكبرى ، حاولت أن تعرقل مفاوضات اللجنة ، وحينما بدأت هذه المفاوضات ، حرصت على أن تمنع في مواقفها الخاطئة ، وذهب بها الحد الى التراجع عن بعض الاتفاقات التي تم التوصل اليها في محافل اخرى ، وقد أفضى كل ذلك الى فشل المفاوضات ولم يتمكن من احراز تقدم واقعي في هذه المفاوضات . وحتى اذا ما كانت اللجنة الجامعة قد توصلت الى "توافق في الآراء" حول مسائل نقل الموارد ، والتغذية والزراعة ، فان البلدان النامية لا يمكن أن تسجل ارتياحها حيال هذه النتائج . وان المفاوضات المتعلقة بالدورة الثالثة للجنة الجامعة ، وهي التي انتهت منذ قليل حول التنمية الصناعية ، فان هذه المفاوضات قد باءت بالفشل الكامل . والمفاوضات حول المشكلات الخاصة والملحة للبلدان الأقل تقدما والبلدان غير الساحلية والبلدان الأكثر تضررا . بدورها لم تحرز تقدما له مغزاه . وليس هذا من شأنه أن يبعث على خيبة الأمل

بالنسبة للبلدان النامية حيال عمل اللجنة الجامعة . وان وفد الصين ، شأنه شأن وفود البلدان النامية الاخرى ، يعرب عن أسفه لأن اللجنة لم تتمكن من الاضطلاع بالمهمة المنوطة بها . وبالرغم من عدم احراز تقدم حقيقي في اللجنة الجامعة ، فقد أمكن لنا أن نرى بوضوح من خلال أعمال اللجنة كيف أن البلدان النامية قد أبقّت على موقفها المبدئي الذي يتمثل في معارضة الامبريالية ، واستغلال الدول الأعظم ، والاحتكار والنهب ، كما أنها أصرت على موقفها الأساسي فيما يتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد بمقتضى ما توصلت اليه الدورة السادسة للجمعية العامة من قرارات واستطاعت أن تسجل الخلافات في وجهات النظر حول بعض القضايا الأساسية ، كما أنها أنجزت عملاً مفيداً بالنسبة لحل هذه المشكلات في المستقبل . كما لاحظنا أن بعض البلدان المتقدمة قد شاركت بصورة ايجابية في أعمال اللجنة . وخلال المفاوضات ، تشاورت هذه البلدان مع البلدان النامية على قدم المساواة ، وبرهنت على موقف معقول حول بعض المسائل واننا لا يسعنا الا أن نعرب عن ارتياحنا حيال الموقف الذى اتخذته هذه البلدان \* .

أود الآن أن أتطرق الى موقف الدولة العظمى ، أو بالأحرى التي تصف نفسها بأنها " الحليف الطبيعي " للبلدان النامية في اللجنة الجامعة . فمنذ البداية ، لم تأخذ هذه الدولة العظمى بعين الاعتبار المطالب الملحة للبلدان النامية واعترضت على مسألة اقامة لجنة جامعة . وبعد اقامة هذه اللجنة ، فانها بذلت قصارى جهدها من أجل تحديد وتشويه دورها ، واعترضت على المفاوضات حول المسائل الجوهرية . وخلال المفاوضات التي دارت في اطار الدورات الثلاث التي عقدت هذا العام ، وبصرف النظر عن المسائل قيد البحث ، فقد حاولت دائما هذه الدولة أن تدرج في كافة الوثائق ذات الصلة مواقفها الزائفة فيما يتعلق " بنزع السلاح " ، " والانفراج " وذلك لكي تصرف الأنظار . عن الوجهة التي ينبغي أن تتخذها هذه المفاوضات . وخلال المفاوضات حول التنمية الصناعية التي انتهت في الشهر الماضي ، ذهبت الى حد الاعتراض بصورة تعسفية على الهدف الذى حددته اعلان ليما والذي يتمثل في ٢٥ في المائة ، والغناء بعض الشكوك بالنسبة لهذا الهدف ؛ ولكن هذه المحاولات قد واجهتها الدول النامية بعناد ، وقد حاولت دائما الدول العظمى أن

\* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

تفرض منطقاً لا يتناسب مع منطق الدول الأخرى ، وكلما كانت هناك عقبات ، فإنها كانت تلجّ على موقفها ، وتدعي أن هذا ينهض دليلاً على أن موقفها هو الموقف الملائم كلما اعترضت على أعمال اللجنة . ويعرف الجميع أن اللجنة الجامعة هي جهاز هام أنشيء بناءً على مبادرة البلدان النامية للاسهام في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وان مثل هذا المرفق السلبي لهذه الدولة العظمى حيال اللجنة إنما يوضح بجلاء طبيعتها الحقيقية التي تتمثل في تعويق إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وتأييد البلدان النامية تأييداً مزيئاً .

خلال الدورة الثالثة للجنة الجامعة ، تقدمت البلدان النامية باقتراح حول المفاوضات الشاملة . ونحن نعتقد أن هذا الاقتراح هام وبناءً في وقت نرى فيه حوار الشمال والجنوب يواجهه تعثراً . وما برحنا نقول ان حواراً ايجابياً بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية على أساس احترام الاستقلال ، والسيادة ، والمساواة الحقيقية من أجل اعتماد تدابير فعالة من شأنها أن تؤدي الى تضييق الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة ، وإقامة علاقات اقتصادية جديدة عادلة ومعقولة تقوم على أساس العدالة والمنفعة المتبادل - ان هذا هو النهج السليم الواجب اتباعه اذا ما أردنا حل المشكلات الاقتصادية الراهنة .



واننا نؤيد المفاوضات حول القضايا والمسائل الهامة المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الدولية فـي إطار الأمم المتحدة . ولقد لاحظنا أن بعض البلدان المتقدمة قد استجابت بالفعل لهذا الاقتراح . ويحدونا الأمل في أن عدد أكبر من البلدان المتقدمة سوف يهرهن على نواياه الطيبة وسوف يعمل صوب نظام اقتصادى دولي جديد بالاتفاق مع الدول النامية . ان الوفد الصيني سوف يشـارك بايجابية في أعمال اللجنة وسوف يسهم بصورة ايجابية أيضا في الأعمال التحضيرية للجولة الجديدة للمفاوضات الشاملة .

وقبل أن اختتم بياني ، أود أن أتوجه بخالص الشكر الى رئيس اللجنة الجامعة السيد ستولتبرج ، وأن أتمنى له كل نجاح في الدور الذى يضطلع به من أجل تشجيع التعاون والحوار الايجابي فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

### برنامج الأعمال

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أعطي المندوبين فكرة عن برنامج الأعمال في الجلسات العامة خلال الأسابيع القادمة . هناك العديد من الأمور التي أخذت بعين الاعتبار ولاشك اننا سنحتاج الى شئ من المرونة لكي نستخدم وقت جلسات الجمعية أفضل استخدام أو الاستخدام الأمثل . ولهذا فان تقارير اللجان سوف يتم بحثها في الوقت المناسب . وسوف أعطيكم الآن الجدول المؤقت لنظر البنود في الجلسات العامة الذى ستتبعه الجمعية العامة وهو كما يلي :

بعد ظهر هذا اليوم بدأت الجمعية مناقشة البند ٥٥ هـ من جدول الأعمال بشأن " تقرير اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢ / ١٧٤ " وكما أقر من قبل ، اعترزم أن أعلق قائمة المتحدثين فدا ، يوم الجمعة ، ١٩ من تشرين الأول / اكتوبر ، في الساعة الخامسة من بعد الظهر .

وفي صباح يوم الأربعاء ، ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر في الساعة ٩٤٥ فاننا سوف نضيف نضيف بندا جديدا الى جدول الأعمال بعنوان " المجلس العربي للوحدة الاقتصادية بصفة مراقب في الجمعية العامة " . وسوف يتم بحث عدد من التوصيات حول ترشيد أعمال الجمعية العامة . وان تقرير اللجنة العامة حول هذه الجلسة سيتم بحثه في الجلسة العامة للجمعية بعد ظهر يوم الخميس

٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ، وفي نفس الاجتماع سوف تبحث الجمعية تقارير اللجنة الخامسة المدرجة تحت بند ١٧ ج من جدول الأعمال ، و " تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات " بند ٩٦ من جدول الأعمال بشأن " التقارير المالية والحسابات ، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات " والبند ١٠٣ من جدول الأعمال " جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة ، وأيضا تقرير اللجنة الثانية تحت البند ١٢٤ من جدول الأعمال " تقديم المساعدة من أجل إعادة تعمير نيكارغوا " .  
وانتخاب خمسة أعضاء فير د ائمين لمجلس الأمن وانتخاب ١٨ عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بند جدول الاعمال ١٥ ( أ ) ، ( ب ) وقد تحدد لهما يوم الجمعة ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر .

ان مستشار النمسا ، سعادة السيد برونو كرايسكي سوف يخاطب الجمعية العامة يوم الاثنين ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر الساعة ١٢ ظهرا . يوم الثلاثاء ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر سوف تبحث الجمعية بند ٢٣ من جدول الاعمال المعنون " التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية " ويوم الاربعاء ٣١ تشرين الأول / أكتوبر سوف يتم بحث البند ٢٠ حول " اعادة الأعمال الفنية الى البلدان التي جردت من ملكيتها " . والبند ٢٢ ، " مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار " .  
ويوم الجمعة ، ٢ تشرين الثاني / نوفمبر سوف تبحث الجمعية " تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية " بند ١٤ من جدول الأعمال .

ويوم الثلاثاء ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ستبدأ الجمعية في الصباح دراسة البند ٢٨ المعنون : " سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " . ويوم الاثنين ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر تبدأ مناقشة بند ١٢٣ من جدول الأعمال والمعنون " الحالة في كمبوتشيا " .  
وتتوقع الجمعية أن تبدأ بحث البند ٢١ من جدول الأعمال " مسألة قبرص " في صباح يوم الخميس ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر .

وفي يوم الثلاثاء ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر سوف تبدأ الجمعية دراستها للبند ٢٧ من جدول الأعمال " مسألة ناميبيا " .

ويوم الاثنين ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر سوف تبدأ دراستها لبند ٢٤ من جدول الأعمال " قضية فلسطين " ، وفي يوم الخميس ، ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، بعد الظهر ، ستبدأ دراسة

(الرئيس)

البند ٢٥ المعنون " الحالة في الشرق الأوسط " و " مسألة جزيرة مايو القمرية " بند ٢٩ من جدول الاعمال سوف تدرسها يوم الاربعاء ٥ من كانون الأول / ديسمبر ، ويوم الجمعة ٧ كانون الأول / ديسمبر ستبدأ الجمعية دراسة بند ١٨ من جدول الأعمال " تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " .

ان قائمة المتحدثين سوف تفتتحها الامانة مسبقا ، وأعتزم في بداية بحث كل نقطة أن أحدد مهلة معينة لافلاق القائمة ، وسأتبع ذلك بالنسبة لمشروعات القرارات . كما أعتزم ، حتى يتم كل شيء في نظام ، أن التزم بتوصية اللجنة الخاصة حول ترشيد اجراءات الجمعية العامة الفقرة ٧١ المرفق ( ٥ ) من النظام الداخلي الذي يقول ان المندوبين ينبغي أن

" يتحدوا حسب ترتيب تسجيلهم في قائمة المتحدثين وأن من يمنعون من ذلك ينبغي أن يوضعوا في نهاية القائمة ما لم يكونوا قد قاموا بتبادل ترتيبهم مع ممثلين آخرين " . وهذه التوصية اعتمدها الجمعية العامة في دورتها السادسة والعشرين عام ١٩٧١ . وأود أيضا أن أذكر السادة الممثلين أنه تم اعداد جدول للمؤتمرات الآتية : ١٩٧٩ مؤتمر الأمم المتحدة حول أنشطة التنمية يوم الثلاثاء ٦ تشرين الثاني / نوفمبر . المساهمة الطوعية في برنامج المندوب السامي لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة يوم الجمعة ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر . وأعتقد أن هذه المعلومات سوف تساعد الوفود على جدولة أنشطتها . وكما سبق أن قلت من قبل ، وان تقارير اللجان الكبرى سوف يتم توزيعها عندما يتم اعدادها لكي تعرض على الجمعية العامة لبحثها في الجلسة العامة .

رفعت الجلسة الساعة . ١٨ / ١